

محضر الجلسة رقم 629

التاريخ: الإثنين 23 ذو الحجة 1429 (22 دجنبر 2008).

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات، ابتداء من الساعة الحادية عشر والدقيقة الخامسة والثلاثين صباحا.

جدول الأعمال: استكمال المناقشة العامة لمشروع القانون المالي رقم 40.08 لسنة 2009.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

نستأف هذه الجلسة باستكمال المناقشة العامة، وأعطي الكلمة لأول متدخل، السيد ادريس مرون، رئيس الفريق الحركي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد إدريس مرون:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي،

قبل ما ندخل للعرض ديالي، طلبوا مني زملائي نعرض على رياضال. احنا في المغرب نتقولو أن الشركات، الإحداث ديالها كتحاولو ما أمكن نقلصو الوقت وتنقلو يمكن لنا نديروها في أسبوع، باش تدخل الماء باش تبني (Chantier)، (Branchement de chantier)، باش تبدأ فيه العمل، رياضال كتفرض عليك مكتوب: 25 يوم عاد آجي تذاكر معها. حط الملف و25 يوم عاد آجي تذاكر، ومن بعد 25 تقول لك الملف ديالك ناقصه شي ورقة ولا خصوص شي حاجة ولا ديك البلاصة فيها مشكل، وسير تضم. هادي فقط لأن هذه، فعلا، حقيقة، وبما أنها تم الاستثمار وتعرقل الاستثمار، والزملاء عارفين هاد الشي وتكلمنا عليه هاد الصباح، إذن حطيتها خارجة من الإطار العام ديال المداخلة ديالي.

يسعدني، اليوم، أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2009، وهي فرصة لتقييم مدى احترام الحكومة لالتزاماتها الواردة في التصريح الحكومي ومدى قدرتها على بلورة هذه الالتزامات، من خلال مشاريعها لمواجهة التحديات والجواب على انتظارات مختلف شرائح الشعب المغربي، مؤكداً أن تعاملنا - في الحركة الشعبية - مع هذا المشروع ينطلق، أساساً، من مبادئنا وثوابتنا المتجسدة في الملكية الدستورية والدين الإسلامي والوحدة الترابية، وتماماً مع برامجنا

الهادفة إلى تحقيق الكرامة لكل فرد من أفراد المجتمع المغربي بتكثيفه من حقوقه كاملة، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، طبقاً لالتزام المغرب وتشبته بحقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها عالمياً، وهو ما تم التنصيص عليه حرفياً في تصدير دستور المملكة المغربية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

لقد كانت هذه الفترة الفاصلة بين قانون المالية لسنة 2008 والمشروع الذي ناقشه اليوم حبلى بالأحداث والمستجدات، ويأتي على رأسها موضوع وحدتنا الترابية، حيث اعتمد المغرب مقاربة جديدة لهذا الملف، ترمي إلى الذهاب إلى أقصى ما يمكن التضحية به من أجل تسوية هذا النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، باقتراح مبادرة مقدامة تتمثل في مقترح الحكم الذاتي، الذي شاركت في إعداده كافة القوى الحية بالبلاد.

وفي هذا الإطار، لا بد من التذكير بأن الحركة الشعبية ساهمت إلى جانب كل القوى السياسية في الشرح والتعريف بهذا المقترح، الذي من شأنه أن ينهي نزاعاً مفتعلاً عمر لأكثر من ثلاث عقود بسبب جمود الموقف المتجاوز الذي اتخذته الجزائر والمناهض للوحدة الترابية المغربية والمناهض، أيضاً، لتحقيق شعوب المنطقة آمالها وأحلامها في بناء الفضاء المغاربي المتكامل، فلا التاريخ ولا الجغرافية ولا رياح التغيير الآتية من كل صوب في العالم ولا الحرب ضد الإرهاب - التي لا مفر من أن نخوضها سويًا - ولا المسير المشترك لشعوبنا، كان له اعتبار لعقلنة التصرف الجزائري.

وإلى جانب هذا الموضوع، تولى الحركة الشعبية اهتماماً خاصاً للوضع الذي توجد عليه المدينتان السليبتان سبتة ومليلية والجزر.

وقبل الغوص في مضامين ومعطيات مشروع القانون، لا بد من إثارة بعض النقاط:

- أولاً، إن مشروع القانون المالي الذي يقدم للبرلمان، تدخل فيه الحكومة عدداً كبيراً من المقترضات الضريبية والجبائية والجمركية وغيرها، بل تغرقه بمدونات بأغلبها، مما يستحيل معه القيام بدراسة كافية داخل الزمن المحدد. وتجاوزاً لهذا الوضع غير الطبيعي، فإن فريقنا يلح، مرة أخرى، على وضع حد لحشو مشروع القانون المالي بالمدونات المختلفة والإتيان بهذا للبرلمان في الدورات الأخرى لتدرس بعمق ومسؤولية وإشراك البرلمان في تحضير وتحديد الفرضيات والتوجهات العامة لمشروع القانون المالي، مما سيساهم في خلق حوار سياسي حول الإجراءات الكبرى التي قد تتضمنها، وسيسهل - في نفس الوقت - دراسته بعد تقديمه إلى البرلمان.

- إن المشروع، أيضاً، جاء خارج التصريح الحكومي، حيث استندت الحكومة إلى عدة مخططات لم يذكرها التصريح سابقاً.

- رابعاً، إن المراسم المتخذة من طرف الحكومة، والتي تستدعي خضوعها إلى المصادقة البرلمانية عند انتهاء الأجل المنصوص عليه، طبقاً

لأحكام الفصل 45 من الدستور، قد تمت اتخاذ بعضها أثناء انعقاد الدورات البرلمانية ولم يقدم في حينه، مما يعتبر - في نظرنا - مغفلاً بالاحترام للبرلمان.

- المشروع أغفل العديد من التوجيهات العامة التي تضمنتها خطاب ورشائل صاحب الجلالة، نذكر - على الخصوص - الإصلاحات التالية: تخليق الحياة العامة، نبد اقتصاد الربيع، الهوية الموسعة، اللاتركيز، الشغل، الإدارة والقضاء والاهتمام بالطبقة الوسطى.

لقد تساءلنا، خلال مناقشنا لمشروع قانون المالي هذا، عن مصادر التمويل الجديدة التي ستضمن، فعلاً، تحقيق المداخيل المرصدة، على اعتبار أن الموارد المالية التقليدية المغذية للميزانية، من رسوم جمركية وضريبة على الشركات وعائدات جاليتنا المقيمة بالخارج وعائدات السياحة والصادرات المغربية، لا بد أن تتأثر سلباً بسبب انعكاسات الأزمة العالمية الحالية، ولكن تفاؤل الحكومة لم يمكننا من جواب معقلن ومقبول.

حضرات السيدات والسادة،

أما بخصوص خيارات وأهداف وتوقعات هذا المشروع، فنعترها أنها بعيدة عن الواقع ولا تستجيب لانتظارات وانشغالات المجتمع المغربي، فالمشروع لا يقدم ما يكفي لمواجهة التحديات العديدة والرهانات الكثيرة عن المستويين الاقتصادي والاجتماعي، والدليل هو تدني وتقهقر الأداء الحكومي والتراجع الذي سجلته بلادنا في محيطها الدولي، ونذكر - على سبيل المثال - مؤشر التنمية البشرية لسنة 2008، إذ تراجع المغرب إلى الرتبة 126 من أصل 177 دولة، بعد أن كان سنة 2001 في المرتبة 112، ودليل الفقر البشري العالمي، حيث أصبح المغرب في المرتبة 168 بدل 59 من أصل 108 دولة، و تراجع المغرب في عدد كبير من المؤشرات الأخرى، يطول ذكرها وأتحاشى ذكرها في عرضي.

وبالنظر إلى هذه المؤشرات، فإننا لسنا مطمئنين على قدرة الحكومة على ربح رهان التنمية اللازمة لتحسين شعبنا من الفقر والهشاشة والتخلف والأمية، وبالتالي نعتقد أن الحكومة بطابعها الارتجالي والعشوائي والافرنادي في التسيير والتخطيط والإنجاز، الذي تعاملت به مع كثير من الأحداث والقضايا التي شهدتها بلادنا، والذي هو - مما لا شك فيه - نتيجة عدم انسجامها الذي يتأكد من خلال مشروع القانون المالي الحالي، وهو أمر لن يمكنها من تأهيل اقتصادنا الوطني وتقويته ليكون في مستوى التحديات الافتتاح والمنافسة الدولية، وغياب الانسجام - نفسه - هو الذي حال دون انعقاد جلسة برلمانية خاصة حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على المغرب، رغم طلب جل الفرق لهذه الجلسة.

حضرات السيادة والسادة،

إن تميم وتقوية الإطار الماكرو اقتصادي الوطني هو مطمح لنا جميعاً، لكن كيف السبيل إلى ذلك؟ هل بفرضيات وتوقعات الحكومة، التي لا

تخضع للواقعية: نسبة التضخم 2.9%، نسبة الفقر 9%، عجز الميزانية 2.9%، معدل البطالة 9.8%، معدل النمو 5.8%؟ هذه كلها معطيات.

وحتى لو سلمنا جدلاً بهذه الأرقام المصرح بها، سواء من طرف وزارة المالية أو الوزارة الأولى، هل شروط تحقيقها متوفر ومتأينة في المشروع، خاصة إذا استحضرننا السياق العام الذي حضر فيه هذا المشروع، والذي تصفه الحكومة بالمشروع الإرادي، فيما تقتضي الواقعية السياسية أن تكون هذه الميزانية ميزانية أزمة وتقدم صفات جريئة لمواجهة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة، بدل ممارسة سياسة "العام جيد" وأن المغرب في منأى عن الأزمة العالمية، وكان عليها أن تكون صريحة، ولو أنها لن تتمكن أن تجيب على انتظارات وطموحات المواطن المغربي المنك في عيشه اليومي والمتروك فريسة لمطرقة الغلاء وسندان الهشاشة الاجتماعية ولسعات البرد القاتل.

في نفس السياق، نتساءل: كيف الوصول إلى نسبة النمو محترمة، والنتائج الداخلي الخام للفرض الواحد لا يمثل سوى خمس الناتج الداخلي للمواطن الإسباني، بينما كان يمثل نصفه فيما مضى؟ وكيف يمكن التمكن من تحقيق هذه الفرضيات، في ظل تقلص عائدات الصادرات والرسوم الجمركية والسياحة وعائدات الجالية المغربية المقيمة بالخارج؟

واطلافاً كما سبق، يبقى الخيار المتوفر لدى الحكومة لتمويل الخزينة هي المداخيل الضريبية - بطابعها التقليدي - والتي تمثل ثلثي المداخيل، ونسجل هنا أن المواطن المغربي هو الذي - كما يعرف الجميع - يؤدي هذه الضرائب من مأكله ومشربه، ورغم ذلك تبقى مظاهر الغش والتلمص الضريبي وانعدام العدالة الجبائية بعيدة عن اهتمام الحكومة، رغم أن الأمر يضيع على خزينة الدولة موارد هامة.

ويبقى موضوع مراجعة وتحيين التشريعات الجبائية خارج قوانين المالية، أمراً ألحنا ونلح عليه دائماً، وتتأسف كون الحكومة لا زالت لم تتخذ هذا في برامجها المستقبلية.

وبخصوص التدابير الجبائية الواردة في المشروع، فالقول بأنها ستساهم في تحسين القدرة الشرائية للأجراء والموظفين المرتبين في السلم الدنيا أمر مغلوط، لأن رواتب هذه الفئة جد ضعيفة، أصلاً، ولم تعدد الزيادة في أجورهم بعض الدراهم، لن تسمن ولن تغني من جوع.

أما الضريبة على الدخل وتخفيض الحد الأقصى من 42% إلى 40%، فلن يكون لها سوى أثر محدود، خصوصاً على الطبقة الوسطى في ظل ارتفاع الأسعار ومعدل التضخم.

حضرات السيدات والسادة،

إن فرضيات ونوايا وتوقعات هذا المشروع مفرطة في التفاؤل، كما أسلفنا، إن على مستوى نسبة النمو أو التحكم في عجز الميزانية أو التضخم في ظل الارتفاع التصاعدي لأثمان القمح وضغط تكلفة الأجور وما يرافقها

من المطالب الاجتماعية المتزايدة والارتفاع الملحوظ للأسعار، فضلا عن تكاليف خدمة الدين العمومي.

يضاف - إلى ما سبق - افتقار مشروع القانون إلى رؤية متوازنة في رسم خريطة الأوراش الكبرى وفق معادلة التوازن الجهوي والاجتماعي والمجالي.

إن محاولة الحكومة في الاستجابة لطلبنا بتوطين المشاريع جمويا وتقديم خريطة جهوية لتوزيع اعتمادات الميزانية العامة، أسقطها في توزيع رقمي أبان عن التباين الكبير بين الجهات وبين الأقاليم، بل هناك من هذه الأخيرة من لم يستفد بأي مشروع في إطار هذه الميزانية، كإقليم تاونات، على سبيل المثال.

وقد طالبنا، في الفريق الحركي، بأن تعمل الحكومة على تصحيح هذا الوضع للحد من التفاوت القائم بين جهات وأقاليم المملكة، الذي يكرس استمرار "المغرب النافع والمغرب غير النافع".

وعلى مستوى المناقشة الصغيرة والمتوسطة، سنتقي - في نظرنا - الخيار المناسب والصائب الذي على الحكومة أن تعيره كل الاهتمام للحد من تداعيات آثار الأزمة المالية على الاقتصاد الوطني، ونطالب الحكومة بضرورة فتح حوار جدي مع المقاومين الشباب الذين فشلوا في إنجاز مشاريعهم لأسباب متعددة، مع إجراء تقييم موضوعي لهذه التجربة وتمكين هؤلاء الشباب من تسهيلات ووسائل عملية للخروج من الأزمة التي تعرقل مشاريعهم وتدفع بالكثير منهم للمثول أمام المحاكم، وتحطم بذلك آمالهم ومستقبلهم بسبب عجزهم عن أداء ديونهم للأبنك والدولة وأن تبحث عن آليات أخرى لإحداث الشغل للشباب العاطل، الذي يقضي وقته في النضال بأبواب مختلف مؤسسات الدولة الوطنية منها والجهوية، دون أن يصل همهم في البحث عن الشغل للحكومة.

وعلى ذكر الأبنك، فظالما نادينا من هذا المنبر وأكدنا أن النظام البنكي ببلادنا نظام احتكاري، يحصل على ربح وافر ويتعامل بشروط وفوائد مفرطة أدت إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات والمقاولات، فمن غير المعقول أن تخضع فوائد القروض للضريبة على القيمة المضافة، وآلاف المواطنين يعيشون اليوم - بسبب هذا المنطق - تحت ضائقة اليد، وتنساءل: لماذا لا تريد الحكومة الانتباه إلى هذه الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية؟

وبخصوص نظام السلفات الصغرى، فقد أضر - هو الآخر - بالكثير من المواطنين البسطاء بسبب الفوائد المرتفعة التي يطبقها عليهم، والتي تفوق بكثير تلك المطبقة من طرف الأبنك أنفسهم، دون أن تتدخل الحكومة لتحديد السقف المسموح به، وقد اقترحنا معالجة هذا الخلل في تعديلاتنا. مع الأسف، قوبلت بالرفض.

أيها السيدات والسادة،

تصرح الحكومة أن مشروع قانون المالية اجتماعي بطبعه، مؤكدة أن 53% من حجم هذه الميزانية موجه إلى القطاعات الاجتماعية، وهو أمر مغلوط أيضا، لأن 75% من هذه النسبة مرتبط بالتسيير فقط، فضلا عن تقزيم التصنيف الاجتماعي للقطاعات، وهنا تنساءل: أين قطاع الفلاحة؟ أليس قطاع الفلاحة قطاعا اجتماعيا بامتياز؟ وهل ينتفي في الصناعة التقليدية البعد الاجتماعي؟ فأى سياسة اجتماعية لهذا المشروع في ظل اتساع ظاهرة الفقر وتفشي البطالة واحتضار قطاع التعليم، الذي سيصبح تحت العناية المركزة في البرنامج الاستعجالي، الذي نتمنى - صادقين - أن لا تؤثر عليه عشوائية التدبير الحكومي، وأن يمكن هذا البرنامج، بعد إنجازها كاملا سنة 2012، من إعادة الحياة إلى هذا الجسم المريض؟

أما القطاع الصحي، فهو في تراجع مستمر، حيث تم تصنيف بلادنا تحت الخط الأحمر من بين 57 دولة مختلفة، وهذا قطاع من أكثر القطاعات أمراضا.

وبرجعنا إلى تقرير 50 سنة من التنمية البشرية وتقرير البنك الدولي، يتأكد لنا - بوضوح - أن الفقر والهشاشة من الإشكاليات الحقيقية التي ترهن مستقبل بلادنا، ورغم ذلك لم تخصص الحكومة لقطاع التنمية الاجتماعية سوى 0,48% من الميزانية العامة.

أما التنمية القروية، فنسجل غياب مقاربة وإرادة حكومية واضحة للنهوض بهذا القطاع، الذي يمثل سكانه نصف ساكنة المغرب، ليلتحق بركب التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تعرفه بعض الحواضر، ونعتبر - في الفريق الحركي - أن من حق الساكنة القروية أن تستفيد من نصف مداخل الدولة، ومن نصف البرامج التنموية، بدل التادي في نهج سياسة، أثبتت التجربة والممارسة محدوديتها وعدم قدرتها على إخراج قرانا وبلادنا من الفقر والتخلف، وتدفع بالسكان القرويين للرحيل إلى حواشي المدن، ليتأزم بها الوضع الاقتصادي والأمني، هي أيضا.

إن عالمنا القروي يعاني من اختلالات بنيوية ومشاكل مزمنة، تجعل منه معيقا وسببا رئيسيا أمام تحقيق التنمية الشاملة ببلادنا.

وكنا نأمل أن يتضمن المشروع إجراءات تساهم في تحسين الظروف المادية للإنسان القروي، الذي تشكل الفلاحة مورد عيشه الوحيد، والذي أصبح يعيش - بسبب مواسم الجفاف المتكررة أو الفيضانات الجارفة القاتلة - تهميشا وعزلة دائمة.

إننا نرفض أن يبقى عالمنا القروي مرتعا للفقر والتهميش. هذا في وقت نرى فيه البلاد تقوم بمجهودات حثيثة لتحسين قدراتها الماكرو اقتصادية والمؤشرات العامة للتنمية وتحسين الأداء الاقتصادي، فماذا يعني إنجاز طريق أو تزويد قرية بالماء، إذا كان يعجز سكانها على أداء 65 درهم في الشهر؟ أو بناء مستوصف، إذا لم تكن لهذه المشاريع مساهمة مباشرة في

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

أما بخصوص التنمية البشرية، التي حدد جلالته الملك فلسفتها ومضامينها في خطابه التاريخي يوم 18 ماي 2005، فلم نجد - في ثنايا وأرقام المشروع الحكومي - ما يعكس توسيع مردودية هاته الفلسفة، حيث اكتفت الحكومة بإحصاء المشاريع التنموية الصغرى المنجزة والمبرمجة، في حين أن المطلوب هو تنمية الإنسان، باعتباره صنعا وهدفا لكل تنمية مشودة، وتساءل: أين يحضر البعد الثقافي والهوياتي في مقارنة الحكومة لهذه التنمية البشرية؟ وفي أي خاتمة من خانات المشروع تترجم الحكومة انشغالها بسؤال الأمازيغية كلغة وثقافة وهوية؟ ماذا قدمت الحكومة لتنشيط الإدماج الإيجابي لهذا المكون الهوياتي في التعليم؟ وأين تحضر هذه الثقافة الأصيلة في المخططات القطاعية الحكومية؟

ورغم ذلك، ومع ذلك، نسجل بارتياح ونعترف - بارتياح أيضا - أن الحكومة، مؤخرا، التزمت بإخراج القناة التلفزية الأمازيغية إلى الوجود خلال التسعة أشهر المقبلة، ونسجل لها هذا.

أيها السيدات والسادة،

لا زالت الإدارة وممارستها البيروقراطية من معوقات الاستثمار والتنمية ببلادنا، وإن تضمن مشروع الميزانية لبعض التدابير بخصوص إصلاح الإدارة، هي نفسها التي تعودنا عليها خلال تقديم مشاريع قوانين المالية السابقة والتصريحات الحكومية المتعاقبة. ومع الأسف، يزداد سخط المواطنين على إدارتهم كل سنة.

إن الوضعية التي يوجد عليها المرفق الإداري ببلادنا تفرض التعجيل بنهج برنامج إصلاحي هادف وشامل وفوري، يوفر وسائل التصدي لختلف عوامل الاختلال والسلوكات السلبية، من تركز إداري وتقل المساطر وضعف المردودية والارتشاء والزبونية واستغلال النفوذ واللامبالاة وغياب التنسيق بين الإدارة الواحدة حول نفس الملف وإتلاف الملفات وغياب الخطاب، وهذا واقع يؤثر على نفسية المواطنين ويجعلهم مستائين مشمئزين بشكل دائم. إنهم - من جراء السلوكات المشينة - يفضلون التخلي على قضاء مصالحهم الإدارية، على أن يواجهوا إدارة لا تحترمهم في أغلب الأحيان، ويعود هذا - في نظرنا - إلى انعدام تحديد المسؤوليات، غياب وسائل المراقبة والتدقيق والمحاسبة، غياب آليات قياس النجاعة والمردودية، عدم تطبيق مبدأ الاستحقاق في تحمل المسؤولية، غياب التكوين المستمر، طول بل دوام الأشخاص في وظائفهم وفي نفس المكاتب، عدم اعتماد النتائج وتقدير الكفاءات.

السيد الرئيس،

أيها السيدات والسادة،

تميزت هذه السنة بالخطاب الملكي السامي، بمناسبة المسيرة الخضراء المظفرة، الذي أعطى جلالته أوامره لوضع تصور جديد للجوهية في المغرب،

تحسين مداخل الساكنة والتقليص من حدة فقرهم؟ كيف لنا أن نؤمن - بفعالية - نظامنا التربوي، في وقت يغادر فيه أطفال البوادي التعليم الأساسي بسبب بعد المدارس أو انعدامها كليا؟ ماذا يمكن قوله عن مراكز الصحة بدون أدوية أو بدون قاعات للولادة، وبدون طبيب؟ كيف يمكن العمل على انخراط من لا زال يعيش في مجتمع القرون الوسطى في المشاريع التحديثية الكبرى التي تقوم بها الدولة، والتي تقدر كلفتها بملايير الدراهم، والتي يتم إنجازها في نفس المجال الذي يعيش في هذا المواطن.

هذه الأسئلة وأخرى تحيلنا على التفكير في أن مغربا يدخل القرن 21، يعيش جنبا إلى جنب مع مغرب آخر لا زال يعيش في القرون 18، وهذا هو السبب الذي يجعلنا - في الحركة الشعبية - ناضل من أجل مغرب واحد للجميع، مغرب تتساوى فيه الحظوظ وتتكافأ فيه الفرص، يكون فيه التضامن بين المواطنين والدولة لصالح من هم أكثر فقرا وهشاشة. ونعتقد أن الحكومة مطالبة بسن سياسة قروية تنموية، تنطلق من إعداد التراب الوطني لخلق مجالات تتوفر على الموارد الضرورية لتحقيق التنمية المندمجة وخلق الثروات التي تضمن العمل المريح والدخل المحترم وتجلب الرخاء للفلاحين، لسكان هذا العالم الفقير المسكين. ولكن لن يتأتى ذلك إلا بالانتقال من الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة العصرية دون التنازل عن الفلاحة العائلية، التي ستبقى أساس الاقتصاد القروي وتشكل عامل استقرار لسكانة قروية مهمة في محيطها القروي، مع توسيع مساحات الأراضي المسقية والاهتمام بالسقي الصغير والمتوسط على الخصوص وتكثيف الإنتاج في المناطق البورية وتحسين المراعي، وهذا يجرنا إلى الحفاظ على مواردنا المائية ورسم سياسة التنسيق المحكم بين قطاعي الفلاحة والتجهيز والماء والبيئة، وهذه سياسة نفتقدها، رغم ما لها من أهمية قصوى من أجل البلوغ إلى النتائج المثل.

وكذلك، لا بد من استثمار المؤهلات السياحية القروية والجبلية وتحفيز المقاولات الصغرى والمتوسطة للاستثمار في مجالات الصناعة التقليدية والصناعة الغذائية والمعادن والطاقات، مع تطوير الخدمات المالية الخاصة بالمناطق القروية الأكثر فقرا وانعاش الجمعيات الخاصة، كالتعاونيات والجمعيات المتخصصة في الإنتاج الحيواني أو النباتي وسن سياسة طاقية خاصة بالمناطق الجبلية مع المحافظة على الموارد الطبيعية.

إن ساكنة العالم القروي لن تتفهم، أبدا، مشاريع المغرب الكبرى المهيكلية من طرق سيارة وقطارات سريعة (TGV) أو غيرها من المشاريع الكبرى، التي نعتز بها - نحن أيضا - وهذه الساكنة القروية ما تزال تقاوم العزلة والتميش والفقر وتنتظر لمسة عطف من الحكومة لتفتح المسالك وتزيل الثلوج لتمر الدواب كمصدر وحيد للتمويل والتسويق.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، رئيس الفريق الحركي. والآن، الكلمة للسيد المستشار إدريس الراضي، رئيس فريق الاتحاد الدستوري، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد إدريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس المحترم،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون،
السيدة والسادة المستشارون،

يشرفني أن أساهم في مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2009 باسم فريق الإتحاد الدستوري، الذي دأب دائما على الاضطلاع بمهمته في ممارسة معارضة بناء وتشكيل قوة اقتراحية إلى جانب الحكومة. فنحن لسنا ضد الحكومة، إننا نعتبر أن نجاحنا هو نجاح الحكومة، ولا يمكننا أن نراهن إلا على تقدم المغرب شعبا وحكومة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، نصره الله وأيده.

ولهذا، فإن مناقشتنا وملاحظاتنا ومؤاخذاتنا حول القانون المالي تدخل في باب الحرص على نجاح المشروع الوطني وفي باب التقويم والتذكير والتنبيه وإبداء الرأي واقتراح الحلول، بطبيعة الحال، في حدود الإمكانيات المتاحة للمعارضة.
السيد الوزير،
السادة الوزراء،

إننا، في الإتحاد الدستوري، اخترنا أن نمارس معارضة إيجابية، تتخرط بوعي ومسؤولية في المشروع الوطني الديمقراطي الحداثي وبناء مغرب متطور وقوي ومندمج في الاقتصاد العالمي ومنفتح على كل التجارب الإنسانية الرائدة ومحافظ على ملكيته الدستورية ووحدته الترابية وعلى دينه وتقاليد الراسخة ومعتر بتاريخه العريق.

إننا لمجندون وراء جلالة الملك، نصره الله وأيده، للدفاع عن الوحدة الترابية والعمل على إنجاح المقترح الوطني لحل النزاع المفتعل بإقرار نظام جمهوري موسع، يضمن التدبير الناقى لسكان الأقاليم الجنوبية، ويحافظ على السيادة والوحدة الوطنية.

وبهذه المناسبة نعبّر عن افتخارنا بالتأييد الذي لقيه المشروع المغربي لدى كل الأوساط الدولية. هذه المناسبة، أيضا، نطالب المنتظم الدولي بالتدخل لرفع الحصار على المغاربة المحتجزين بمخيمات العار بتندوف.
السيد الرئيس،

أما فيما يتعلق بالمشروع، فإن المنظور الصحيح يقتضي وضعه في سياق الإشكالية العامة التي تطرحها مسطرة مناقشة قوانين المالية ومدى ضمان شفافية تدبيرها، هل يساهم البرلمان بالفعل في صياغة السياسة المالية؟ أ

وهو حدث بارز نباركه، متمنين أن يتوصل كل المتدخلين إلى جانب الحكومة إلى ترجمة رغبة جلالة الملك، بهذا الخصوص إلى وضع جمهورية حقيقية، ترفع من جودة الحكامة في المغرب وتساهم بفعالية في انخراط المجتمع المغربي في تسيير أموره بنفسه.

كما نسجل تميز هذه السنة بتقديم وزارة الداخلية لعدد من مشاريع القوانين إلى البرلمان، تهم كلها الجماعات المحلية، بدءا بمراجعة اللوائح الانتخابية ومدونة الانتخابات وتنظيم ميزانية الجماعات المحلية، وانتهاء بتعديل الميثاق الجماعي. وأبرز ما جاء بهذه النصوص، تمكين المرأة من الحضور القوي 12% بالجماعات المحلية، عبر آليات التمييز الإيجابي، وكذا إعطاء حق الشباب للترشح، من الذين بلغوا 21 سنة.

وكل هذه الأمور هي تنفيذ للتعليمات الملكية السامية، بالإضافة إلى آليات أخرى ترمي إلى تحسين التدبير الجماعي وتحديد المسؤوليات، وقد سجلنا استعداد وزارة الداخلية للعودة إلى البرلمان كلما دعا إلى ذلك اجتهاد، من شأنه تحسين أداء الجماعات المحلية.

أما بخصوص اللا تركيز، فقد وعدت الحكومة بالقيام ببعض الإجراءات لمواجهة التأخر الحاصل على مستوى عدم اللا تمرکز.

لذلك، فإننا نلح على التعجيل بذلك في شكل قوانين، حتى لا تبقى مجرد خطابات، على اعتبار أن صاحب الجلالة، نصره الله، أعطى أوامره منذ سنتين، عبر خطابه السامي الذي وجهه إلى المشاركين في الملتقى الوطني للجماعات المحلية بأكادير، حيث قال جلالتة: "لنا نعتبر أنه قد آن الأوان للعمل على توسيع مسلسل اللاتمرکز الإداري وتوسيع صلاحيته، باعتباره لازمة ضرورية لمواجهة الجهوية الموسعة" انتهى النطق الملكي.

السيد الرئيس،
أيها السيدات والسادة،

إن أسلوب الحكامة لم يتطور منذ أن تولت الحكومة إدارة وتدبير الشأن العام الوطني، فلا هي نجحت في تدبير الملف الاجتماعي، ولا أبانت عن قدرتها في الإبداع الاقتصادي، ولا عن الحس السياسي لاستيعاب انتظارات المجتمع، إن أسلوبها أسلوب انتظار وترقب، وهو أسلوب غير منتج ومتجاوز.

إننا نحمد الله على أن ملكنا، نصره الله، حاضر إلى جانب شعبه روحا وجسدا في القرى النائية كما في المدن، يشاركه بحضوره الفعلي رخاء الحياة وقسوتها، فأنسج له مدرسة جديدة في الفكر المعاصر لمعالجة سياسة القرب، بما تضمن هذه السياسة من تحقيق فعلي لحقوق كل فرد من أفراد مملكته، في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، على الخصوص.

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي يقودها جلالتة شخصيا، هي التي على الحكومة أن تنخرط فيها بقوة، وتحمس المجتمع المدني الديناميكي في المساهمة فيها أكثر، وعلى المجالس الجماعية، أيضا، أن تعتبرها فرصة متاحة للاقترب أكثر من المواطنين، رغم أن الحكومة لم تضع لها آليات لذلك.

تتوفر لديه كل الضمانات التشريعية للقيام بدوره الرقابي؟ هل لديه الكفاءة البشرية والمالية لاستيعاب مضامين القانون المالي وتبني تنفيذها؟ هل يتوفر البرلمان على الوسائل المؤسساتية لتوفير المعطيات العلمية والاقتصادية والسوسولوجية حول الظرفية العالمية والوطنية وحول نجاعة السياسات الحكومية في قطاعات محددة، ومدى تأثيرها على تحسين محيط عيش المواطن؟

السادة المستشارون،

إن القانون التنظيمي الذي أوكل إليه الدستور - في الفصل 50 - تحديد الشروط التي يصدر وفقها قانون المالية عن البرلمان يلاحظ أن الطابع الغالب فيه هو تفوق الحكومة على البرلمان، بل إن منطقته حكومي رغم التعديلات التي أدخلت عليه سنة 1998، كما أن هذا القانون لا يستوعب المتغيرات التي أدخلت عليه، باعتماد ميزانية البرنامج التي تحتاج إلى إستراتيجية متوسطة المدى وشمولية النفقات والبرمجة المندجة للنفقات، وهذا ما يتطلب مراجعة شاملة للقانون التنظيمي للبلدية، ضمانا للشفافية وحسن التدبير والحكامة الجيدة.

في هذا السياق، نعتبر، نحن في الاتحاد الدستوري، أن مناقشة القانون المالي، ما لم تخضع لمسطرة مناقشة الأهداف والبرامج، وما لم تتح الإمكانية التشريعية أمام البرلمان للتعديل والاقتراح، وما لم تمكن البرلمان من تعميق مسطرة مناقشة قوانين التصفية، فإنها تظل محدودة الآثار ولا ديمقراطية، كما أنها لا تضمن الشفافية في تدبير المالية العمومية، فقد حان الوقت لمراجعة شاملة للقوانين التي تنظم مسطرة مناقشة القانون المالي داخل البرلمان، وهو نقاش يتحمل مسؤوليته الجميع، ويجب أن يشارك فيه الجميع مع ذلك، بقدر ما نسجل إيجابا وإضافة للحقيقة لجوء الحكومة هذه السنة إلى الفصل 51، بذلك الشكل التعسفي، الذي دأبت عليه، في الماضي، بقدر ما نريد أن نسجل على الأغلبية ووقوفها، عبر آلية التصويت ضد التعديلات التي تقدمت بها المعارضة، وهي تعديلات من صميم المصلحة الاجتماعية والاقتصادية لعموم المواطنين، ولاسيما الشرائح الفقيرة منها والمتواضعة، فالحكومة - بوعي أو غير وعي - ورطت الأغلبية في مواقف سيسجلها عليها التاريخ، على أنها أغلبية تفضل العصبية الاتمائية على مصالح الفئات الشعبية الواسعة، كما أنه يكشف عن ازدواجية خطاب الأغلبية، الخطاب الانتخابي الذي دغدغه به شعور المواطن بالرفع من القدرة الشرائحية وتقديم الإعانات للأسر الفقيرة، تصل إلى 500 درهم في الشهر ومواقف مناقضة لتلك الشعارات داخل البرلمان، بالتصويت ضد مصلحة الفقراء والمعوزين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لقد تم إعداد مشروع ميزانية 2009 في سياق دولي عرف أزمة كبيرة، تحركت - بفعلها - كل الحكومات العالمية للحد من آثارها وتداعياتها واستدراك مخلفاتها السلبية على النظام المالي العالمي. ورغم ذلك، فإن المشروع لا زال لا يتضمن أي مؤشر على استجابة الحكومة العاجلة والناجعة للمشاكل المطروحة حاليا، في سياق التطورات التي يعرفها الاقتصاد العالمي، الآن.

والعجيب في الأمر، السادة المستشارين، أن الحكومة، في شخص بعض وزرائها، وإما على لسان بعض الأطر السامية في المالية، قدمت داخل البرلمان وخارجه طرحا غريبا فيما يخص الإسقاطات المحتملة للأزمة العالمية على المغرب، حيث قيل، ومن ضمن ما قيل أن آثار الأزمة تبقى محدودة، نظرا لكون الطلب الداخلي يشكل أساسا في الطلب الوطني، فالحكومة، اليوم، تخبرنا - رسميا - أن اتفاقية الكاوت في 1987 وعضويته في المنظمة العالمية للتجارة 1991 ومسلسل برشلونة في 1995 واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي في 1996 وإعلان أكادير سنة 2001 واتفاقية الشراكة مع كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول عربية وأفريقية.. كلها - هذه الخطوات - ترمي إلى افتتاح المغرب على محيطه الجهوي والعالمي، لم تعط أي نتيجة، لأنها لم تحرك الاستثمارات الخارجية تجاه المغرب، ولم تفتح الأسواق للفاعلين المحليين، ولم تمكن السوق المالية من التطور، ولم تعط باقي الآمال التي كانت معقودة عليها، في اتجاه تمكين المغرب من الفرص التي يتيحها الاقتصاد المعولم، وأساسا توجيه جزء هام من الطلب العالمي للمغرب.

السيد الرئيس،

إن أطروحة الحكومة غير مسؤولة وغير مقبولة، ولهذا فالأزمة هنا إن لم تؤكد الأرقام اليوم فستؤكدها غدا، وباللموس، لن تأتي - ربما - من الباب المعلن، ولكنها ستأتي حتما من نوافذ متعددة: تراجع في حجم الصادرات، تراجع في حجم الاستثمارات، تراجع في تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، تأثير سلبي على بعض القطاعات، كالسياحة والنسيج مثلا وغيرها.

أما ما يتعلق بالأرقام، فإن الأزمة لن تنعكس بشكل مباشر، ونقولو غلاش؟ لأن معظم الرواج المالي والاقتصادي الوطني، يتم هذا الرواج في إطار اقتصادي غير مهيكل، ولهذا فإن السيولة متوفرة في الأسواق الفلاحية والأسبوعية ولدى المنتجين والتجار الهامشيين، وهذا معطى سلبي سيكون له تأثيره - لا محالة - على المدى المتوسط، مما يقتضي اتخاذ الحيطة والحذر، السيد وزير المالية، عند إدماج القطاعات الهامشية في الدورة الاقتصادية.

- تراجع المغرب في مؤشر التنافسية من الرتبة 63 إلى 73، من أصل 131 دولة.
- تراجع ترتيب المغرب من مؤشر حرية الصحافة، وما أدراك ما الصحافة، من 16 إلى 122، من أصل 173.
- ترتيب المغرب في دليل الفقر البشري العالمي من موقع 68 من أصل 108، بعد أن كان يحتل الموقع 59.
- تراجع المغرب في حماية المستثمرين من المرتبة 161 إلى 164، من أصل 181 دولة.

- كذلك، ارتفاع مؤشر الرشوة، والذي يرجع - بالأساس - لوجود قوانين لا تتلاءم مع الواقع.

إلى جانب هذه التراجعات، خصوصا على مستوى التنمية البشرية، عانى المواطن المغربي من التضخم، الذي بلغ مدها 5% خلال الصيف، مما استدعى تدخل بنك المغرب لتعديل معدل الفائدة، وهذا يعد خطرا حقيقيا، إذا ما انعكست نتائجه على الأسعار، التي أصبح لهيها الآن غير محتمل بالنسبة للمواطن المغربي، مما يفسر أجواء المناخ الاجتماعي المتوتر، نظرا لتدني مستوى عيش المغاربة، وخصوصا الشرائح الفقيرة والمتوسطة، ثم توسيع قاعدة الهشاشة والبطالة وانتشار الجريمة وتصادم وتيرتها، مما خلق توترا اجتماعيا اتضحت معالمه في بعض الانقلابات الأمنية، والكل يعرف هذه المسائل، كانت احتجاجات شعبية كما عايشناها في إيمتانات، في آيت أورير، في صفرو، في طانطان، في سيدي إفني، في فاس وغيرها.

هذا التوتر، السيد الوزير، مؤشر كامل الوضوح على فشل سياسة الحكومة، سياسة الدعم التي تنهجهما الحكومة لبعض المواد الغذائية، مما يفرض - بحدة - إصلاح هذا النظام الذي أبان عن عدم نجاعته، لأنه يدعم الأغنياء دون الفقراء، كما أن النظام الذي أبان عن عدم نجاعته، لأنه يدعم الأغنياء دون الفقراء، كما أنه يحمل خزينة الدولة عبئا إضافيا، بلغ حدود 40 مليار درهم خلال السنة السابقة بفعل ارتفاع أسعار الدولية للبتترول والزيت والقمح.

لكن، بعد تراجع هذه الأسعار إلى مستويات فاقت 50% في السوق الدولية، لم يستفد المواطن منها حتى الآن. وحسب البنك الدولي، فإن الفقراء لا يستفيدون إلا في حدود 10% من صندوق المقاصة، بينما تستفيد السفن الراسية في الموانئ من تعويضات هاذ الصندوق عن التأخير لإفراغها، وتستفيد شركات صناعات غذائية كبيرة، مثل شركة المشروعات ديال كوكا كولا، وحتى ديال الكحول، حتى هي تستفيد.

وأتم تعلمون، السيد الوزير، أن التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية سينعكس بتراجع مداخل صندوق دعم أمان المواد الغذائية، فعلى المستوى المتوسط، فإن التخفيض المتدرج للدعم وتعويضه بآليات جديدة لدعم المعوزين والفقراء أصبح يطرح نفسه بإلحاح شديد، ومنذ مدة ونحن نسمع من الحكومة بأنها ستقدم بمشروع إصلاح شامل وجذري للمقاصة، ولكن

السيد الرئيس،

لا ندري هل لا يزال هناك من داع لمناقشة أي فرضيات لأي مشروع قانون مالية، بعدما أثبتت التجربة - اليوم، وليس اليوم فقط، وإنما منذ عقد من الزمن - أن هذه الفرضيات تتعد كل البعد عن المعطيات الدولية والوطنية والواقعية، وبعدها بات من المؤكد أن آلية قانون المالي التعديلي آلية معطلة يوما ما والحكومة تعمل بمبدأ صوت على المشروع وتعمل الحكومة بقانون آخر؟

السيد الرئيس،

في هذا الصدد، نريد هذه السنة أن نلفت الانتباه إلى مسألتين أساسيتين:

أولها، أن أسعار المواد الأولية، بما فيها البترول تراجعت بفعل تأثيرات الأزمة على الطلب العالمي، فقد يبدو أن الفرضيات التي جاءت بها الحكومة من خلال مشروع قانون المالية الحالي، في هذا الصدد، تتجاوز السقف الواقعي، وبالتالي قد نجد أنفسنا أمام فائض، لا ندري كيف يمكن وبأي شكل سيصرف.

ثانيها، أن الموارد الجبائية المحققة تتجاوز، أحيانا، تلك المتوقعة بنسب غير مبررة، مثلا 40% من حجم ضريبة كالضريبة على الشركات، وهذا الأمر يطرح تساؤلات: هل هذه المداخل الإضافية تحققت في إطار اتفاقيات مباشرة مع ملزمين من نوع خاص؟ وإن كان الأمر كذلك، وفق أية ضوابط قانونية، أم نتيجة مراجعات أصبحت أوتوماتيكية، وبالتالي غير منصفة أو بالأحرى تعسفية، تعتمد أساليب قذرة وغايات، ليست هي تنمية المداخل بل الضغط على هذا الطرف أو ذاك؟ والمؤسف هو أن إدارة التحصيل تتوفر على كل الحيل القانونية لإيقاع الملزم بروح بعيدة عن المواطنة. ذلك ما يجعلنا نطالب الحكومة بمراجعة قوانين التحصيل، لضمان حقوق الملزمين وحمايتهم من تعسف إدارة الضرائب.

إدراككم، السيد وزير المالية، تعتمد - خصوصا - قانونا تخالف فيه الجوهري، قانون المسطرة المدنية.

التساؤل المطروح، السيد الوزير، كيف يعتبر الملزم متوصلا بالتبليغ، حتى في حالة عدم تبليغه شخصيا؟ ولو ما يتبليغش أنه كنديروا فيه ما ابغيتو.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إن السياق الاجتماعي، الذي جاء ضمنه هذا المشروع، يتميز بالتراجعات المسجلة على عدة مستويات:

- أولا، انزلاق ترتيب المغرب من 112 إلى 126، من أصل 177، بخصوص مؤشر التنمية البشرية.

لها أفق 2020، و تبعوا معا، التربة الوطنية بعد فشل 2010 امتدت إلى 2012، الصحة لها مخطط 2012، الداخلية والأمن لها مخطط خماسي، الإسكان تختلف آفاقه حسب الحالة والرغبة من 2007 إلى 2010 إلى اللا أفق، الصناعة التقليدية أفق 2015، مخططات وبرامج مختلفة، فيها الاستعجالي وفيها الاستدراكي، بعد فشل المخططات الأصلية، مثل: "عشرية التربة والتكوين" و"مدن بدون صفح" وبرنامج "التشغيل الناقى"، "مقاولتي" وتدهور الوضع الصحي والاجتماعي.

إننا ندعو الحكومة إلى وضع مخطط شمولي ومندمج يعتمد مقارنة مجالية أكثر منها قطاعية، ويراعي الخصوصيات الجهوية، مبني على معطيات موضوعية ووطنية، وليس على دراسات كثيرة ومكلفة، فإن شعار هذه الحكومة هو "كثرة الدراسات وضعف الإنجاز والارتجال في الإنجاز"، فالأوراش الكبرى التي ابتكرها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لم تستطع الحكومة الإسراع في تنفيذها، وخير مثال الثغرات التي يعرفها مشروع أبي رفاق، حيث أن مسطرة نزع الملكية سارت في اتجاه لا يخدم مصلحة المواطن الذي هو الضحية دائما، فبالفعل - في هذه القبة - صوتنا على قانون إحداث الوكالة وتم التنصيص على تعويض ذوي الحقوق، ابتداء من سنة 2004 وبأسعار هذه السنة، أي بأسعار 2004، واحنا اليوم آس من عام؟ احنا في 2009 والوكالة لم تتفاوض حتى الآن مع المعنيين، والضحية - دائما - هو المواطن دائما، وما هي مسؤولية الحكومة في كل هذا؟

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون،

بالأمس القريب، صرح بعض الوزراء أن المغرب ليس بلدا فلاحيا، واعتبروا أن نمو الاقتصاد يمكن أن يتحقق بدون فلاحه، وهناك من فضل استيراد القمح عوض إنتاجه، وكانت هذه التصريحات - والتسجيلات راه ما زال موجودة - تثير تخوفاتنا على مستقبل المغرب، إلا أن تنبهاتنا للحكومة صدقتها المستجدات الدولية، فقد كنا نؤكد - كما قلت لكم، راه التسجيلات موجودة - على دعم القطاع الفلاحي.

لهذه الأسباب، تعاملنا، نحن، في الاتحاد الدستوري، بإيجابية مع المخطط الأخضر، لأنه يهدف إلى وضع إستراتيجية للنهوض بالفلاحة تعوض السياسات التزقيعية التي سادت منذ 1998، ولانزلا - أيضا - نسجل الكثير من التحفظات حول سياسة الحكومة الحالية في مجال هذا المخطط:

- أولا، إن الحكومة عاجزة على حل إشكالية تمويل الفلاحة الوطنية، إذ لازالت المؤسسات المالية والبنكية لا تساهم أبدا ومطلقا في تمويل الاستثمار الفلاحي باستثناء القرض الفلاحي، ولانزالت الحكومة عاجزة على معالجة جذرية ونهائية لتخليص الفلاح، بصفة نهائية، من ثقل ديون القرض الفلاحية، التي كانت من 2005، علاش؟ لأن الديون التي كان تعفى منها

لا زلنا ننتظر، ولا زال الحال على ما هو عليه، رغم ما يفرضه هذا الملف من استعجال.

ألا يستحق، السيد الوزير المحترم، أو السادة الوزراء، هذا الملف دورة استثنائية للبرلمان، كما فعلت الحكومة في الانتخابات التي فاتت بالنسبة لقوانين التصريح بالملكيات.

وإننا، في فريق الإتحاد الدستوري، نؤمن إيمانا قاطعا بأن الاستثمار هو العامل الوحيد الأساسي لتحريك التشغيل ودعم الدخل الفردي، ثم التصدي للفقر والبطالة. كما أننا، في الإتحاد الدستوري، نؤمن أن دعم الفلاح وتطوير الإنتاج الفلاحي هما الحجر الأساس لاستقرار أسعار المواد الأساسية.

السيد الوزير،

تأثير الظرفية الاقتصادية على الميزانية لا زال ضعيفا، ولا زال الإصلاح الضريبي الذي هلت له الحكومة، والذي تم تمريره كيف شاءت، لم تنعكس نتائجه على تحسن المالية العمومية، فالمدخيل لا تنتج - فقط - عن النشاط الاقتصادي الخاص بالسنة التي تم تحصيلها، لكنها يمكن أن تخص السنوات السابقة، ولهذا فإن تطور مدخيل هذه السنة، مثلا، لا يعبر عن مدخيل السنة المالية التي نحن بصدها، ولكنه يتضمن أيضا مدخيل السنوات التي سبقتها، وهذا ما يجعلنا نطرح سؤالا عريضا حول حقيقة العجز الموازناقي.

نسجل على الحكومة، أيضا، لجوءها المتكرر إلى التضريب أو الزيادة في تضريب بعض المواد المستهلكة من قبل المواطنين، فبعد الزيادة - خلال السنوات الأخيرة - في الضريبة على القيمة المضافة على الكهرباء والماء والزيت والسكر والزبدة وعلب السردين، جاءتنا هذه السنة، وجابت لنا دور الأغذية المعدة لتغذية البهائم (العلف) والصابون المنزلي والطرق السيارة، والأكثر من ذلك، يتم التحايل على جيوب المواطنين بوضع قوانين زجرية غير مدروسة وغير معقولة، كما هو الشأن بقانون مخالقات السير الذي يتضمن دعائر لن تحد من حوادث السير بقر ما أنها ستزيد في ارتفاع الرشوة والتعسفات على المواطنين.

فالحكومة لم تعد قادرة على ابتكار مدخيل أو توسيع مجال الضريبة بإدماج القطاعات الهامشية تدريجيا وفرض نظام (Le Forfait)، أي الجزافي لا يضرب بمصالح هذه القطاعات، ولم يبق أمامنا سوى التضريب ثم التضريب والمراجعات التعسفية وفرض للدعائر غير المدروسة وهذا ما نعتبره النقطة السوداء لهذه الحكومة.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

في مجال السياسات القطاعية، لازالت الحكومة بعيدة كل البعد عن تسطير رؤية واضحة المعالم وتحديد آفاق معقولة ومضبوطة، فكل قطاع حكومي أفقه الخاص ومنظوره المفصول: السياحة لها أفق 2010، الفلاحة

كيف نفسر ضعف المقاولات المستفيدة من برامج الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات؟ ما هو التحليل الذي تقدمه الحكومة لفشل برنامج "مقاولتي"؟
السيد الوزير المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إن الاستثمار المنتج يقتضي من الحكومة تعبئة الرصيد العقاري للدولة ووضعه لفائدة الاستثمارات المشغلة، ولو بدرهم واحد، أي بدرهم رمزي، الاستثمار اللي غيجيب لنا الخدمة وغيخدم لنا وليداتنا ولو نعطيوه فابور، أما التفتوتات لفائدة المضارين العقاريين يترتب عنه ضياع المال العام، السيد وزير المالية، أمام صمت الحكومة ككل.

السيد الرئيس،

إن تدبير الحكومة تنقصه الحكامة الرشيدة، مثل، مثلا سد الوحدة تنجز في 1998، كون درنا لو التجهيزات، كون راه هاذ السد فيه 100 ألف هكتار، كون راه خدمنا 300 ألف منصب شغل، تسدوا لنا 14 معمل في سيدي سليمان وهاد الشي منين جاي؟ من الحكامة. مثل المحاكم المالية، ما كانتش حكامة. مثل إنجاز بعض البنات، كين مستوصفات، كين دور الطالبات، كين مدارس، كين مراكز اجتماعية، دون توفير التجهيزات والموارد البشرية، فكل هذه - يمكن لي نقول لك - كنتقصها الحكامة.

كذلك، السيد الرئيس، تنقص هذه الحكومة الروح الديمقراطية في توازن العلاقة مع المؤسسات، فالحكومة تحتكر الإعلام، وخير دليل راه احنا من قبل رفعنا الجلسة، وذلك ما أكدته التقرير الأخير للهيئة العليا للسمعي البصري، مثلا الوزير الأول اعطاه 10 سوايح، المعارضة تيعطيوها داك الشي على قد الحال، 10 ساعات بالنسبة للمؤسسات، هادي اعطاهوا للوزير الأول بمفرده. المؤسسات: مجلس النواب اعطاه 7 سوايح، المؤسسة ديانا ساعة إلا ربع، ها المؤسسات حتى هما ما كينش. حتى بالمؤسسات ما كينش التوازن، وهذه الحكومة، أيضا، ينقصها الإنصات الجيد للبرلمانيين، وهي بهذا تخالف مضمون الخطاب السامي للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، وجمالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، حيث أكد في مناسبات عديدة على البرلماني أن ينقل هموم ومشاكل المواطنين إلى هذه القبة المحترمة وعلى الحكومة أن تستجيب لذلك.

نحن - كبرلمانيين - نتقدم بشكايات شفوية حول ممارسات غير معقولة لبعض المسؤولين، وأشغال من برلماني تطلب موعد وما تيلقاش اللي يعطيه الموعد في هاد الوزراء، وأشغال من وزير طلبناه وامشينا عندو وقلنا لو: "أودي راه الموظف الفلان الفلاني يخالف القانون، وداك القانون راه تيعطي لداك الموظف أنه يتشد، مثلا، من شهر حتى ل 3 أشهر"، ما كين حتى شي أذن صاغية، اللي كنتسمع هاد المسائل هادي.

هناك 100 ألف فلاح، أشنو اعفيتو، اعفيتو الناس اللي ما عندهاش ضمانات، وفتعو القرض الفلاحي لأنه مؤسسة عند الدولة فيها واحد الرصيد.

- ثانيا، كيف يمكن تعبئة الرصيد العقاري الوطني للاستثمار الفلاحي، ولازالت أشكال ملكية الأرض معقدة وموزعة في معظمها على أراضي الجموع، الجيش، الأحباس، الأملاك الخزنية، بينما تحتل الملكية الخاصة جزءا ضئيلا.

- ثالثا، إن سياسة الدعم التي تنهجها الحكومة للفلاحة مرتجلة ومساطرها معقدة، مما يحول دون تحقيق الأهداف، فنتائج البحث الزراعي، مثلا، تحتكرها شركات معينة، ولا يتم تعميمها على كل المنتجين، فهناك منتوجات تحظى بإقبال كبير في السوق الدولية، لا تستفيد من الدعم الحكومي لأن أشجارها غير معتمدة، أي ماشي (Agréé)، كين بعض الأنواع ديال الأشجار اللي الحكومة ما دخلتهاش، ما عطاتهاش نيت هاذ المكانة، ما كانتش معتمدة ومطلوبة في السوق، ولكن اشكون الضحية؟ هما هاذ الفلاحة المغاربة. كان حق علينا أننا نعطيوهم أو هاذ الأنواع أنهم ردوهم (Agréé) حسب مصالح وزارة الفلاحة، لماذا - أيضا - لا تدعم مثل (L'avocat)؟ علاش ما تندعموش، والآن - مثلا - تتقول ها المخطط الأخضر، ولكن ما جابتش هاذ المسائل هادي، وأشجار أخرى مثمرة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

الزملاء الأعضاء،

هناك بعض الدول المجاورة دخلت الاتحاد الأوروبي بفضل سياستها في القطاع الغابوي، وتعتبر الغابة ثروة للأجيال القادمة، إلا أن الحكومة لا تهتم بهذا القطاع، حيث أصبح البرلمان بدون مخاطب في هذا القطاع الحيوي، ويتخبط في مشاكل لا تعد ولا تحصى.

السيد الرئيس،

إن قطاعنا السياحي الذي راهنت عليه الحكومة للنهوض بالاقتصاد الوطني، مهدد، الآن، بالتراجع بفعل الأزمة المالية الدولية التي ستؤثر على استهلاك الأسر، وبالتالي تراجع إنفاقها السياحي، وبالتالي فإن عدم اهتمام الحكومة بإنعاش السياحة الداخلية يجعل هذا القطاع معرضا للتأثيرات السلبية القادمة من الخارج.

أما النسيج الإنتاجي والصناعي الوطني فهو يواجه، الآن، مخاطر تراجع الطلب الخارجي وانخفاض الصادرات، ومقاولاتنا الوطنية غير مؤهلة ولا تمتلك المناعة الكافية لتحمل ومواجهة الأزمة وحدة التنافسية الدولية والتفكيك التدريجي للرسوم الجمركية، فما هو مآل برنامج تأهيل المقاولات الوطنية؟ وما هو مآل مخطط "انثاق" الذي بني على تقرير "ماكينزي"؟

السيد الرئيس،

راه يمكن لي نقول لك ملي تشوفو بعض الرسائل المجهولة تنجي لبعض البرلمانيين، تتقوم الدنيا وتتعدد باش يطلعوهم ويهبطوهم. هذا ماشي إنصاف، واحنا ملي تشكبو أو ملي تنبغو، لأن احنا أشنو حاملين؟ أشنو دابا السور ديالنا؟ علاش تنصدعو راسنا؟ لأن حاملين واحد لهم، لأنه جايبينو من عند المواطنين، هذا هو الدور ديالنا، إلى ما حليتوه اتما وكانت أذنكم صاغية، ما كاين علاش، ولكن مين كتجي في شي برلماني رسالة مجهولة، اطلع اهبط.

السيد الرئيس،

يجب أن تتخلى الحكومة على سياستها لإضعاف المعارضة، أيضا، والمنتقدين وإسكات الأصوات المختلفة مع منظورها، فبالأمس كانت بعض مكونات الحكومة تندد بالقمع. هادي كاع الأحزاب اللي كانت في الأول والضغط الأمني، وكان ساو على هاد السنوات هادي "سنوات الرصاص".

السيد الرئيس،

إن الحكومة الحالية ابتكرت أساليب جديدة للضغط على المعارضة وإسكات رموزها بأساليب، أقل ما يقال عنها، أنها قدرة، تقودها وزاراتكم، السيد وزير المالية المحترم، وهذا يخالف مبادئ حقوق الإنسان وحرية الرأي وثوابت دولة الحق والقانون.

السادة المستشارون،

أتمنى، أيضا، خالصا أن تتقبل الحكومة انتقاداتنا ويتسع صدرها لملاحظاتنا، لأنها نابعة من روح وطنية تهدف، بالأساس، إلى نجاح الدولة ونجاح الحكومة شرط له. ولكي تنجح الحكومة لابد من وجود معارضة قوية بانتقاداتها البناءة واقتراحاتها الموضوعية وتنبئاتها للحكومة، وهذا ما نصبو لتحقيقه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد المستشار المحترم، السيد إدريس الراضي، رئيس فريق الإتحاد الدستوري.

الآن، الكلمة للمستشار السيد مبارك السباعي، رئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لي كامل الشرف أن أتناول الكلمة، باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، لمناقشة مشروع القانون المالي برسم سنة 2009، وهي مناسبة سانحة لعرض مواقفنا وإبداء أفكارنا وتصوراتنا وبدائلنا للوضعية الاقتصادية والاجتماعية، التي تعرفها بلادنا، اعتبارا منا بأن هذا المشروع يعد أداة أساسية لهذه الحكومة لترجمة منظوراتها وبرامجها، وبلورة خياراتها ومقاربتها لمختلف القضايا الوطنية المتعددة بتعدد انشغالات وانتظارات الشرائح الشعبية.

ومن هذا المنطلق، فإن السؤال المطروح إلحاح، يتعلق بمدى قدرة هذا المشروع على تحويل النوايا التي تضمنها التصريح الحكومي إلى إجراءات فعلية مرفقة، ومدى حرصه على تضمين، ولو الحد الأدنى من الوعود التي حملتها البرامج الانتخابية للأحزاب المشكلة للأغلبية الحالية، ونحن نناقش هذا المشروع، بعد سنة كانت كافية لتقييم مدى استيعاب الحكومة للمشكلات ذات الأولوية الكبرى للبلاد، وفهم مسبباتها وإبداع الخطط والحلول اللازمة لتجاوزها.

السيد الرئيس،

إن مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2009، لن تكون مناقشة مستقيمة دون التذكير بالسياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يندرج فيها المشروع، لمعرفة كيفية تفاعله معها، وللحكم على المنهجية التي اعتمدها في إطار هذا التفاعل، كي يكون في مستوى الرهانات والتحديات التي تواجهها بلادنا داخليا وخارجيا.

لقد جاء هذا المشروع في سياق اجتماعي، يتسم بتدهور القدرة الشرائية، وتدني مستويات العيش بالنسبة للشرائح الفقيرة والمتوسطة، وتوسع مجال الهشاشة، ليطل جزءا مهما من الساكنة المتواجدة بالهوامش، مما يندرج بمناخ اجتماعي متوتر، سواء لدى بعض القطاعات المنتجة أو لدى عامة المواطنين، كما عايشناه في أحداث صفرو وسيدي إيفني وغيرها، كما جاء هذا المشروع في ظل معطيات اقتصادية متغيرة ستؤثر - لا محالة - وبطريقة مباشرة وحاسمة في تدير الميزانية.

لذا، كان لزاما على الحكومة أن تواكب، بنوع من الترقب والقلق، ما يحدث من اهتزاز للأنظمة المالية في العواصم العالمية، وكذا التداعيات المحتملة لهذه الاضطرابات على اقتصاديات مختلف دول المعمور، ومنها الاقتصاد الوطني ولتمنح هذا المشروع مقومات المناعة لأجل تأمين عوامل استقرار الثقة وأن تلجأ إلى كل التدابير، التي من شأنها استباق التأثيرات السلبية، للحد من آثارها من خلال منظور اقتصادي وقائي، يدعم أكثر القطاعات المصدرة، ويجفز، بشكل واضح، الطلب الداخلي، ويجول عوامل الأزمة إلى مكاسب بالنظر إلى قربنا الجغرافي من شركائنا الاقتصاديين الذي منحونا، مؤخرا، وضعاً متقدماً يستجيب، في نفس الوقت، لحجم انتظارات الشعب المغربي، وهي كثيرة، ولعل أبرزها حقه في الشغل المنتج والتعليم النافع والعناية الصحية اللازمة.

ولذلك، وفي ظل الإكراهات الخارجية والداخلية، وفي ظل حكومة تحمل في ذاتها عناصر ضعفها، لم يكن من الممكن أن ننظر من هذا المشروع أن ينخرط مجدية في فرض إصلاحات بنوية حقيقية، تؤهله للتأثير في الظرفية الاقتصادية الوطنية بشكل حاسم وإحداث التحول المنشود في بنية الاقتصاد وفي بنية الميزانية العامة.

لذلك نجد أنفسنا أمام مشروع قانون مالي خالي من التدابير، التي من شأنها إحداث الرجة الضرورية لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني وحل المشاكل الاجتماعية الحقيقية، وبالتالي فهو قانون لتدبير الأزمة، لا يستجيب لشروط المرحلة ومشاكلها وامتداداتها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فالنصرح الحكومي لم ينعكس رقميا على مستوى مشروع القانون المالي، وقد كنا نأمل من الحكومة أن تلتقط المبادرات والإشارات الملكية لترجمتها في مشروعها هذا في مختلف أعمالها ومشاريعها مستقبلا، لكن الصورة تبين بأن الحكومة هي أبعد ما تكون عن ذلك.

لذلك نجد أنفسنا أمام مشروع قانون مالي خالي من التدابير، التي من شأنها إحداث الرجة الضرورية لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني وحل المشاكل الاجتماعية الحقيقية، وبالتالي فهو قانون لتدبير الأزمة، لا يستجيب لشروط المرحلة ومشاكلها وامتداداتها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فالنصرح الحكومي لم ينعكس رقميا على مستوى مشروع القانون المالي، وقد كنا نأمل من الحكومة أن تلتقط المبادرات والإشارات الملكية لترجمتها في مشروعها هذا في مختلف أعمالها ومشاريعها مستقبلا، لكن الصورة تبين بأن الحكومة هي أبعد ما تكون عن ذلك.

فعلى الرغم من كون خطاب الحكومة يشير إلى اعتماد الخطب الملكية، كمرجع لهذه الميزانية، فإننا نلاحظ غياب عدد من القرارات الهامة التي حفلت بها الخطب الملكية، ونذكر، على سبيل المثال لا الحصر: الدعوة إلى تخليق الحياة العامة والشفافية ونبد اقتصاد الربيع والدعوة كذلك إلى الجهوية واللاتركيز وتحقيق الأمن والاستقرار وتحقيق تعلم جيد وتربية صالحة وشغل منتج وسكن لائق وتغطية صحية وإدارة فعالة ونزيمية وقضاء مستقل، والدعوة الملكية المتجلية في جعل محور كافة السياسات العمومية هو توسيع الطبقة الوسطى لتشكيل القاعدة العريضة وعماد الاستقرار والقوة المحركة للإنتاج والإبداع.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد عبرتم، السيد الوزير، في خطابكم على ضرورة إرساء قواعد النمو القوي والمستدام عبر تكثيف الاستثمار العمومي والتحفيز على الاستثمار الخاص وتحديد استراتيجيات قطاعية وافتتاح الاقتصاد المغربي، وهي - في نظرنا أيضا - تدابير تجد إطارها الحقيقي في إنعاش التنمية الجهوية وتعزيز الإصلاحات الهيكلية لقطاعات المال والإدارة والعدل وتكريس التوازنات المالية، ونفس الشيء نقوله بخصوص ما جاء في خطابكم بالنسبة للشق الاجتماعي، من حيث الإصلاح الحقيقي لمنظومتنا التربوية وتوسيع مجال التغطية الصحية وضمان التغطية الاجتماعية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية وإنعاش التشغيل والحفاظ على القدرة الشرائية وتوفير السكن الاجتماعي.

إلا أنه على مستوى بلورة وترجمة هذه الأهداف، فإننا نتساءل عن المصادر التمويلية التي تعول عليها الحكومة لبلوغ العديد من المؤشرات والتوقعات، بحيث أن مشروع القانون المالي لم يحدد بشكل واضح مدى

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد عبرتم، السيد الوزير، في خطابكم على ضرورة إرساء قواعد النمو القوي والمستدام عبر تكثيف الاستثمار العمومي والتحفيز على الاستثمار الخاص وتحديد استراتيجيات قطاعية وافتتاح الاقتصاد المغربي، وهي - في نظرنا أيضا - تدابير تجد إطارها الحقيقي في إنعاش التنمية الجهوية وتعزيز الإصلاحات الهيكلية لقطاعات المال والإدارة والعدل وتكريس التوازنات المالية، ونفس الشيء نقوله بخصوص ما جاء في خطابكم بالنسبة للشق الاجتماعي، من حيث الإصلاح الحقيقي لمنظومتنا التربوية وتوسيع مجال التغطية الصحية وضمان التغطية الاجتماعية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية وإنعاش التشغيل والحفاظ على القدرة الشرائية وتوفير السكن الاجتماعي.

إلا أنه على مستوى بلورة وترجمة هذه الأهداف، فإننا نتساءل عن المصادر التمويلية التي تعول عليها الحكومة لبلوغ العديد من المؤشرات والتوقعات، بحيث أن مشروع القانون المالي لم يحدد بشكل واضح مدى

وإذا كان مشروع القانون المالي يتغنى ببعده الاجتماعي، إذ خصص ما يناهز 53 % من الميزانية العامة، للقطاعات الاجتماعية، إلا أن هذه النسبة لا تعكس الكتلة الأجرية للموظفين.

السيد الرئيس،

لقد كنا نأمل أن يكون لهذا المشروع، بعد اجتماعي كفيلاً بتحقيق التغطية الصحية والرفع من مستوى المستشفيات والمراكز الصحية وتعميم المستوصفات، خاصة بالعالم القروي، وتجهيزها بالأطر الطبية اللازمة والأدوية، بشكل يضمن للمواطن حقه في العلاج والتطبيب في ظروف أحسن وشروط أفضل، لما هي عليه الوضعية الآن التي تبقى بعيدة كل البعد عن تحقيق مبدأ "الصحة للجميع"، كما أقرته منظمة الصحة العالمية.

كما كنا نتمنى، كذلك، أن يكون للمشروع بعد اجتماعي من حيث تفعيل ميثاق التربية والتكوين، للرفع من مستوى التمدن وتحسين التعليم، لكن ونحن نعيش أواخر عشرية تطبيق ميثاق التربية والتعليم، يتبين أن الحصيلة لا تعكس، تماماً، حجم الإنفاقات التي يحظى بها هذا القطاع الذي يلتهم قرابة ثلث الميزانية العامة، ناهيك عن الهدر المدرسي والاحتفاظ الذي تعرفه العديد من المؤسسات، الأمر الذي يدل بوضوح على فشل السياسات الحكومية السابقة في تدبير هذا القطاع الحيوي الهام، وهو الأمر الذي يضع هذه الحكومة أمام امتحان عسير في إطار استكمال مقتضيات القوانين التطبيقية المنبثقة عن ميثاق التربية والتكوين.

السيد الرئيس،

لقد حاولنا جاهدين أن نجد في هذا المشروع معالم التغيير والإصلاح، لكننا - مع كامل الأسف - صدمنا بنسخة مطابقة للقوانين المالية السابقة، خالية من أي إبداع، والدليل على ذلك عدم وجود أي ملامح أو مؤشرات للإقلاع الاقتصادي ولا في ترجمة الوعود التي تضمنها تصريح السيد الوزير الأول إلى واقع ملموس، فلقد جعلت الحكومة في تصريحها محاربة البطالة وانعاش تشغيل الشباب إحدى أولوياتها، فهل التزمت بذلك؟ وهل المناصب المقترحة المحددة في 820 12 منصب شغل كافية لحل مشكلة البطالة؟ وحتى الاستئثار - الذي من شأنه خلق مناصب شغل - لازال ضعيفاً، كما أسلفنا الذكر رغم التطمينات الحكومية.

إنه ليحز في نفسنا أن تعيش قرابة 25 % من المغاربة تحت عتبة الفقر، حسب بعض الإحصائيات، وأن يبقى المغرب مراوحاً لمرتبته العالمية ضمن الدول الفقيرة.

السيد الرئيس،

إن عدة قطاعات أساسية لم تنل نصيبها من الاهتمام في هذا المشروع، رغم أنها متضمنة في أدبيات الحكومة، وهكذا، وعلى الرغم من رفع الحكومة لعدة شعارات من قبيل شعارات الإصلاح وتطوير خدمات القرب الاجتماعي، لم نلمس في مشروع القانون المالي ما يؤكد الاستعداد التام للقضاء على مظاهر العجز والتقصير، المتجلية في مجال إصلاح القضاء

القروية والربط بشبكة الماء الصالح للشرب متواصلة، لكي يعمنا الارتياح، بل لكي يكون أي حديث في سياسة القرب حديثاً مقبولاً، يتعين علينا التفكير في دعم عوامل الاستقرار عن طريق توفير شروط التمدين بالعالم القروي وخلق برامج لأنشطة اقتصادية، مندجة، فلاحية، تنافسية، من أجل تحقيق ظروف عيش أفضل بالبادية والتقليص من وطأة الفقر في العالم القروي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن هذا المشروع لم يراع البعد الاجتماعي الذي يستهدف رفع مستوى وتيرة الأجور، حتى تواكب وتسائر مستوى المعيشة، إذا استثنينا تلك الانثفات المتواضعة جداً بخفض الضريبة على الدخل، خاصة وأن حل مشكل الأجور طالما استقطب اهتمام الرأي العام الوطني، ليس فقط لأن الأجور لا تتفق مع ارتفاع مستوى المعيشة وتكاليفها المتزايدة وتزايد وتيرة الأسعار، ولكن لأن حيفاً خطيراً يمثل في الفوارق الشاسعة بين الحد الأدنى والحدود القصوى، التي لا نهاية لتصاعدها، الأمر الذي أدى إلى اتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية، لنجد أن الملايين يعيشون على الكفاف والمئات يعيشون بأجور خيالية وبتعويضات ومكافآت وعطاءات غير دستورية، في مساواة جميع المغاربة في الحقوق والواجبات وعدم معالجة هذه الإشكالية، لا بد أن يؤدي - حتماً - إلى إفراز مجتمع غير عادل تشوبه الاضطرابات الاجتماعية والنفسية بين المواطنين وإذكاء روح الحقد والكراهية في مختلف المرافق العمومية، وهذه ظاهرة تشكل إحدى العوامل الرئيسية لتفشي مظاهر الرشوة والفساد والإهمال واللامبالاة داخل الإدارة العمومية.

وفي نفس السياق، فإن الارتفاع المهول للأسعار الذي مس جميع الفئات الاجتماعية، فليس هناك ما يفيد بأن هذا المشروع انكب على هذا المشكل الخطير، بل إن الملاحظ هو أنه في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار العديد من المواد الأساسية والنفطية على المستوى العالمي، لم تبادر هذه الحكومة إلى التقليص من أسعار هذه المواد على المستوى الوطني، فكيف ستحافظ الحكومة على تحسين مستوى العيش والحفاظ على القدرة الشرائية؟ هل بصندوق المقاصة الذي لا تستفيد منه الفئات المعوزة إلا بقدر يسير؟ وهل بالمساعدات الطفيفة التي أعلنتها الحكومة لفائدة بعض الفئات الفقيرة بغية تشجيع تمدن أبناءها، دون الالتفات إلى العائلات المعوزة التي لا تتوفر على أبناء متمدرسين؟ هل في مناخ اقتصادي واجتماعي غير سليم؟

إن الأهداف الأساسية لكل سياسة حكومية، هي النهوض بأوضاع المواطنين والتنمية الاجتماعية، غير أننا لازلنا نتوخى الخروج من حلقات التوازنات المالية كي نتجه إلى تحسين المؤشرات الاجتماعية.

و متدرجة، تشمل كل مناطق المملكة وفي مقدمتها جهة الصحراء المغربية، مع الحفاظ على وحدة المملكة المغربية كشرط أساسي، لا رجعة فيه.

ونعتبر بأن ملف سبته ومليلية يجب أن يبقى مفتوحا على الدوام إلى النصر، منتهزين هذه المناسبة للتوجه بالتحية والتقدير لقواتنا المسلحة الملكية ولقوات الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة على ما يبذلونه في سبيل النود على حوزة الوطن.

السيد الرئيس،

لقد حاولنا - من خلال هذه المداخلة - أن نساهم من موقعنا، كقوة اقتراحية، في ملامسة مضامين هذا المشروع، هدفنا الأساسي هو خدمة المصلحة العليا للبلاد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار مبارك السباعي، رئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

والآن، أعطي الكلمة للسيد المستشار عبد الحميد فاتحي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني،

أختي المستشارة،

يسعدني أن أتدخل في مناقشة مشروع القانون المالية لسنة 2009، باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، هذا الفريق الذي تأسس على خلفية توحيد محمد ممثلي الشغيلة المغربية في المجلس من أجل إسراع صوتها والدفاع عن قضاياها العابرة والمشروعة بصفة خاصة، والدفاع عن القضايا الكبرى للوطن والمواطنين بصفة عامة.

لا يمكننا، في فريقنا، إلا أن نكون أوفياء لمرجعيتنا السياسية والاجتماعية التي توطر رؤيتنا ومنظورنا للشأن السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تناغم مع ما تقتضيه مصلحة الشعب المغربي وقواه الحية في مواصلة النضال من أجل أن تحتل بلادنا المكانة التي تليق بها بين الأمم، كبلد ينعم بالديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة يسود فيها الحق والقانون والمؤسسات، وسيكون على رأس أولوياتنا - إضافة إلى الثوابت الأساسية، من ملكية دستورية ودين إسلامي ووحدةنا الترابية - الدفاع عن وحدتنا الترابية في دائرة حدودها الحقة، معتبرين أن مقترح الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية الذي تقدم به المغرب إلى حلفائه وإلى المنتظر الدولي، حيث تم وصفه بالجدي وذو المصادقية يبقى الحل الوحيد الممكن تعبيرا

والإدارة، الذي يبقى سرايا بعيد المنال على الرغم من أن الحكومة التزمت في برنامجها بأن ورش إصلاح العدل والإدارة سيشغل مكانة متميزة في العمل الحكومي، من أجل تكريس الأخلاق المهنية وتحديد قواعد المسؤولية، حتى لا يحوم أي شك حول قدرة العدالة في تحقيق الشفافية والإنصاف، في الوقت الذي يؤكد فيه الجميع أن تشجيع القطاع الخاص والرفع من مستوى الاستثمار لا يمكن أن يتحقق إلا باستقلالية القضاء ونزاهته، حتى يشعر المتقاضى بأن الجميع سواء أمام القانون، فأين نحن من هذا المبتغى على أرض الواقع؟ ونفس الشيء يقال عن الإدارة التي تظل في حاجة إلى إصلاح شامل يخلصها من حالات الفساد ومختلف مظاهر الانحراف والارتشاء التي أضرت كثيرا بمصادقية مؤسساتنا وإدارتنا.

وبخصوص قضايا عمالنا بالخارج، فالجميع يعرف بأن التحويلات التي يقوم بها إخواننا العمال والتجار والأطر العاملة بمختلف ديار المهجر، ما زالت في مستوى ملحوظ، وهي تحويلات لا تم فقط الإعالة والإسعاف العائلي بل يخص جزءا متناميا منها توظيفات مهمة للأسر، ونحن لا يسعنا - من هذا المنبر - إلا أن نتوجه بتحية تقدير وإكبار لإخواننا المغاربة بالخارج، الذين أثبتوا دائما حبهم لوطنهم ولملكهم وتشبثهم بهويتهم الوطنية، لكننا - في المقابل - يجب أن ننبه الحكومة إلى عدم التعامل معهم بمنطق الأرقام والتحويلات البنكية فقط، بل على الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار مشاكلهم المتعددة سواء في إطار الغربة أو داخل وطنهم بحيث أنهم يعانون من جراء ضياع هوية أبنائهم وانغراس هؤلاء في هوية أجنبية.

لذا، وجب على الحكومة أن ترسل إليهم من يلقن أبنائهم قواعد اللغة والدين، أما في وطنهم وعلى الرغم من الحملات التي تقام بداية كل صيف من أجل تسهيل عودتهم، فإن الواقع المر هو الذي يلاحظهم داخل وطنهم، سواء في الإدارات أو المؤسسات العمومية والخصوصية التي لازالت على نطها القديم الذي لا يستوعب لا حملات ولا نداءات ولا أي وجه من أوجه التحسيس.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

قبل الختام، لا بد من التأكيد أننا، في الحركة الديمقراطية الاجتماعية، نعتبر أن تحصين الوحدة الترابية للمملكة تظل أسبقية الأسبقيات، لذلك فإننا نوه ونساند كل الخطوات المتعلقة بملف وحدتنا الترابية وعلى المبادرة المقدمة بتحويل أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا، هذه المبادرة التي عرفت تطورا إيجابيا تجسد في تأكيد الإقرار الأممي بجدية ومصادقية هذه المبادرة والدعم الدولي المتنامي لأحقية المملكة في سيادتها على صحرائها وبعدم واقعية وهم الانفصال، كما نتمن - في نفس الآن - مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء، الذي أعلن فيه جلالة الملك بفتح صفحة جديدة في نهج الإصلاحات المتواصلة بإطلاق مسار جمهورية متقدمة

تناقش القانون المالي لهذه السنة، ونحن في بداية السنة الثانية لولاية الحكومة الحالية، وفي ظل نوع من الاستمرارية للأغلبية ورؤيتها في تدبير الشأن العام.

لا شك أننا لم نخرج بعد من عمق السؤال والأسئلة التي طرحتها محطة 7 سبتمبر 2007، وعلى رأسها علاقة السياسة بالمجتمع والفجوة الكبيرة التي خلقتها هذه المحطة بين المواطن ومؤسساته السياسية، خاصة الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية، والتي فرضت علينا بملاحية أن نعيد النظر في المقاربات الإصلاحية التي اتبعت خلال العشرية الأخيرة، والتي أبانت عن بعض محدوديتها وعدم قدرتها على الانتقال بالبلاد إلى رحابة المنطق الديمقراطي، كما هو متعارف عليه دوليا، فالسلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة لا زالت قاصرة عن تملكها القدرة السياسية على معالجة القضايا الأساسية الضرورية، المعتمدة في حكم مقومات أي تأسيس للديمقراطية العادية وعدم تمكها من أن تدرج - في مجالها الحيوي - مجالات هي، أصلا، من اختصاصها ووقوفها غير قادرة على أي فعل رادع في مواجهة ظواهر ولوبيات الفساد واقتصاد الربيع والامتيازات.

السيد الرئيس، إن وضعية الانحسار السياسي، التي تعيشها بلادنا ونحن مقبلون على سنة انتخابية بامتياز من خلال الانتخابات الجماعية لـ 12 يونيو والانتخابات المهنية، والتي من المفروض أن تستطع المواطن إلى دائرة اهتمامها وتضيف لبنة أخرى إلى التأسيس لديمقراطية محلية قادرة على الاستجابة لطموحات المواطن، لندعونا إلى الإقرار أن تعطيل مجموعة من القضايا الأساسية - من التشغيل والأجرة - لن يزيد إلا في تعميق الهوة بين المواطن والسياسة، فعدم تفعيل كل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، بعد ما يقارب 3 سنوات من استكمال أشغالها يكاد يفرغ هذه الخطوة الجبارة من محتواها، والتي أعطت مصداقية كبرى لبلادنا، في إطار العدالة الانتقالية والمصالحة مع ماضي الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان، رغم الإرادة الملكية الواضحة في هذا الشأن بمصادقة جلالته على تقرير الهيئة.

إن التعطيل المستمر لورش القضاء وتأثيراته السلبية المتعددة، أصبح يطرح أكثر من علامة استفهام ولم يعد مقبولا الاستمرار فيه، خاصة بعد التقرير الأخير لديوان المظالم، حيث أصبح المغاربة يشكون من القضاء عوض اللجوء إليه لإنصافهم، فالأمر يتطلب، اليوم، الشجاعة السياسية لإصلاح القضاء ليمتلك الاستقلالية والمصداقية الضروريين لتعزيز دولة الحق والقانون ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير المناخ الملائم لاجتذاب الاستثمارات الداخلية والخارجية.

السيد الرئيس، إن إعلامنا العمومي يحتاج إلى وقفة وإرادة سياسية كفيلتين يجعله إعلاما في خدمة المجتمع، يبرز تفاعلاته وقضاياه وصون ثقافته في تعدديتها وتنوعها وتمكينه من الاستقلالية الضرورية عن مختلف السلط ليكتسب

عن إرادة بلادنا الصادقة في وضع حد لهذا النزاع المفتعل، لفتح الباب أمام بناء المغرب العربي وتمكين شعوبه من التواصل والتفاعل فيما بينها في مختلف مناحي الحياة، وهذا أفق لا يمكن أن ينسينا محنة إخواننا في مخيمات تندوف الذين يعيشون احتجازا قسريا، ونطالب المنتظم الدولي بفك الحصار عن هؤلاء وتحرير إرادتهم في التواصل مع إخوانهم في أقاليمنا الجنوبية. ولن تكتمل الصورة، إلا بعودة سبتة ومليلية والجزر الجعفرية إلى حظيرة الوطن.

ومن هذا المنبر، نتقدم بتحية التقدير والاحترام ونترحم على شهداء قواتنا المسلحة المرابطة في الجنوب ورجال الدرك الملكي ورجال الأمن والقوات المساعدة، هؤلاء المواطنين الذين يذودون عن حرية الأمة وتراها، بقيادة صاحب الجلالة محمد السادس، القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية. السيد الرئيس،

إن مناقشة مشروع قانون المالية لن تكون مجدية إن لم تسهم في إغناء النقاش السياسي العام واستحضار تطورات المرحلة السياسية وآفاق الإصلاحات الضرورية للتقدم نحو آفاق أرحب، كذلك طرح السؤال عن مدى قدرة مشروع قانون المالية على ترجمة عموميات التصريح الحكومي إلى فعل قائم بالأوراش والأرقام والمعطيات. لذلك لن نجعل من العدم منطلقا لمناقشتنا، ولن نطلب لغة الاطمئنان والتبليل، بل سنكون موضوعيين في رؤيتنا لكل القضايا، لنقول: "إن بلادنا امتلكت خلال العشرية الأخيرة إرادة سياسية، مكنتنا من رسم محطات مضيئة، بدءا بالمصالحة السياسية مع الماضي، بتنصيب هيئة الإنصاف والمصالحة وشجاعة وجرأة توصياتها، التي صادق عليها جلالته الملك ومدونة الأسرة، التي أنصفت المرأة المغربية وقانون الجنسية، الذي مكنا من تجنيس أبنائها، وصولا إلى رفع التحفظات عن الاتفاقية الدولية لمنع كل أشكال التمييز الظلماء ضد المرأة وإعادة الاعتبار إلى مكونات المجتمع المغربي، بفتح المجال أمام الأمازيغية - كلغة وثقافة - والاهتمام بإعادة هيكلية الحقل الديني لإشاعة قيم التسامح والانفتاح، بالإضافة إلى الإصلاحات التي مست المجالات الاقتصادية والمالية.

وإذا كان من المفروض أن تكون هذه الإصلاحات بوابة لإصلاح المجال السياسي ومصالحة المواطن مع الشأن السياسي وإشاعة حقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها دوليا وترسيخ حرية التعبير وحرية الصحافة وإبعاد مظاهر التعسف والتسلط، فإن الواقع يحيل على قلق عميق حول مستقبل السياسة ببلادنا وعلى تراجع ثقة المواطن في المؤسسات وعلى التراجع بين دور الأفكار والثقافة في تحريك المجتمع وعلى تفهقر مكانة ثقافة التقدم والتنوير في إشاعة القيم الكونية الإنسانية للإنسان والديمقراطية لصالح الأفكار المصلحية والأفكار الأصولية والظلامية.

إن خشيتنا كبيرة على مستقبل مؤسساتنا السياسية وعلى ديمقراطيتنا الفتية، نتيجة ثقافة الإفساد، التي طالت المجال الانتخابي والحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث غدت مراكز النفوذ ولوبيات الفساد تشتغل على هيكله وجودها بموازاة المؤسسات القائمة.

سوى 6,1% من القمح الطري، و9,3% من السكر و1% من بالنسبة للمحروقات، لذلك فإن إصلاح صندوق المقاصة مهمة لا تقبل التأجيل أو الانتظار.

السيد الرئيس،

من التحديات المطروحة على بلادنا، تحسين مؤشرات التنمية البشرية، وبالرغم من الجهود الجبارة والموارد المالية المرصودة، ومرور 3 سنوات على انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لا زال المغرب يحتل الرتبة 163 في سلم التنمية البشرية، فعدل الفقر بالوسط القروي يناهز 14,5% والهشاشة تشكل 23,6% وفك العزلة بلغ 60% في أفق الوصول إلى 80% سنة 2012، وتبقى مجالات التعليم والصحة والسكن اللائق من الأولويات الأساسية لتحسين مؤشرات التنمية.

على مستوى التعليم، إن البرنامج الاستعجالي المطروح اليوم، باعتباره إصلاحاً للإصلاح هو مخطط استراتيجي، سيحدد مسار ومستقبل التعليم بالمغرب على المدى البعيد، ويهدف إلى التخفيف من العبء المالي على الدولة في تمويل المنظومة التربوية، وهو ما يتطلب تشجيع تنمية العرض التربوي الخصوصي، حيث يتطلب تحقيق أهداف مخطط "نجاح" بميزانية تقدر ب 43 مليار درهم خلال الفترة 2009-2012، فمن أين ستتم تعبئة هاته الموارد؟ وهل سيتمكن البرنامج الاستعجالي من إنفاذ أهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين، باستكمال التعليم والقضاء على ظاهرة الهدر المدرسي وتحسين البنيات وتوفير الشروط الصحية داخل المؤسسات وتكوين الأطر التربوية الضرورية لمصاحبة الإصلاح؟

لقد كان جلالة الملك دقيقاً وواضحاً في خطابه ليوم 30 يوليوز 2008، بمناسبة عيد العرش، حيث قال: " وسنحرص على ألا يخلف المغرب موعده مع هذا الإصلاح المصيري، لذلك على الجميع أن ينخرط فيه بقوة، فظروف النجاح متوفرة من إرادة حازمة لجلالتنا وتعبئة جماعية لكل المؤسسات والسلطات والفاعلين والتنظيمات، هدفنا الجماعي إعادة الاعتبار وترسيخ الثقة في المدرسة العمومية المغربية كؤسسة للتنشئة الجماعية على قيم المواطنة الملمزة وتكريس تكافؤ الفرص " انتهى كلام جلالة الملك.

فهل سيكون المغرب على موعد مع التاريخ لإصلاح منظومة التربية وانقاذ المدرسة العمومية؟ وهل سيكون كل الفاعلين الذين توجه إليهم جلالة الملك بخطابه قادرين على استيعاب مغزى هذا الخطاب ودلالاته وقوته وحيويته؟

على مستوى الصحة العمومية، قد يكون الرفع من الاعتمادات المرصودة لقطاع الصحة لدراسة مشروع الميزانية لسنة 2009 تجسيدا للوعي بالخصائص الواسعة في هذا القطاع، إن على مستوى الطاقم البشري من أطباء وممرضين أو على مستوى البنيات والمعدات، من مستشفيات وأجهزة للتطبيب، فالمؤشرات كلها من نسبة عدد الأطباء والمرضى بالنسبة لعدد السكان وعدد المستشفيات لاستيعاب الساكنة أو

مقومات السلطة الرابعة للإسهام في البناء الديمقراطي ومحاربة مظاهر الرداءة والقبح، وذلك من أجل أن يمتلك القدرة على العيش في مجال تنافسي مفتوح، في ظل التطورات التكنولوجية التي أصبح في ظلها العالم قرية صغيرة، بإمكان كل بيت أن يلجّه. لم يعد هناك مبرر للاستمرار في إبقاء مشروع تعديل قانون الصحافة في درج وزارة الاتصال، بل تقتضي المصلحة الوطنية تمكين الصحافة الوطنية من قانون يحميها من التعسف والتجاوزات، ليفتح أمامها آفاق الإبداع والابتكار، حتى نجنب بلادنا السقوط في مطبات محاكمات الصحافة التي تسمي إلى صورة بلادنا.

وإذا كانت الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي عرفتها بلادنا في العشرية الأخيرة قد مكنت من تحقيق بعض التقدم في المجال الاقتصادي، وتحسين تدبير المالية العمومية، باعتماد مقاربة جديدة لتدبير الميزانية المركزة على نتائج وشمولية الاعتمادات وإحداث إطار للنققات على المدى المتوسط وإصلاح مراقبة الالتزام بالنققات وتطوير نظام التدبير المندمج للميزانية وإدخال مقاربة النوع الاجتماعي ضمن الميزانيات القطاعية، إضافة إلى تحديث القطاع المالي عبر تعزيز استقلالية البنك المركزي ومحاربة الجريمة الاقتصادية، باعتماد قانون تبيض الأموال، إلى غير ذلك من الإصلاحات الهيكلية الأساسية، فإن الاقتصاد المغربي لازال يعاني من مجموعة من الصعوبات والإكراهات المرتبطة بضعف نمو بعض القطاعات، وتفاقم العجز التجاري وضعف الصادرات وارتفاع نفقات صندوق المقاصة وضعف إنتاجية الشغل.

إن الخاصية الأساسية المميزة للنمو الاقتصادي بالمغرب هي التآرجح والتذبذب، والذي يعزى - بالأساس - إلى هشاشة الاقتصاد الناتج عن التقلبات المناخية، فبالرغم مما يقال بأن الاقتصاد الوطني لم يعد مرتبنا بالقطاع الأول، وأن هناك قطاعات نامية واعدة، فإن الاقتصاد المغربي لا زال شديد الارتباط بمنجزات القطاع الفلاحي، ولا أدل على ذلك نسب النمو خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغت نسبة النمو سنة 2006: 7,8%، 2007: 2,7%، 2008: 6,8%، أما القيمة المضافة للقطاع الفلاحي سنة 2006 بلغت 21,1%، سنة 2007 ناقص 20%، سنة 2008: 13,1%.

السيد الرئيس،

من المعضلات التي يواجهها الاقتصاد الوطني، نظام الامتيازات واقتصاد الربيع، فلم يعد مقبولا الصمت حول الإجحاف الذي يشكله صندوق المقاصة في حق الفقراء والسخاء في حق الأغنياء. إن الأمر يتطلب قرارات جريئة حتى يصل الدعم إلى مستحقه، فلقد أبانت الدراسة التي قام بها مرصد الظروف المعيشية للسكان أن 20% من الأسر الأكثر غنى تستحوذ على 40% من الدعم الغذائي، 40,2% من القمح الطري، 41,2% من السكر، وبالنسبة للمحروقات، تستفيد هذه الأسر من 75% من الدعم، في حين نجد أن 20% من الأسر الأكثر فقرا لا تستفيد

إلى 600 درهم، بالإضافة - طبعا - إلى التخفيضات من الضريبة على الدخل، موضوع المشروع الذي نحن بصدد مناقشته، كما أن الجولة الحالية للحوار الاجتماعي، والتي ابتدأت يوم 15 أكتوبر، والتي عرفت تعثرات متتالية أصححت في حكم الفاشلة، اعتبارا لأن الحكومة لم تأت بأي مقترحات ورفضت المطالب الأساسية للمركزيات النقابية، وخاصة الترقية الاستثنائية للموظفين المستوفين للشروط النظامية، مراجعة مرسوم الترقية، مراجعة مرسوم التنقيط والتقييم، مراجعة الزيادة في الأجور والزيادة في الأجور مستخدمى المؤسسات العمومية، تفعيل واحترام مقتضيات مدونة الشغل، المصادقة على الاتفاقية الدولية، خاصة 87 و131، إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي.

إن إعلان الحكومة عن نتائج الحوار الاجتماعي من طرف واحد وعدم إتيانها بمقترحات لحل الإشكالات القائمة بشكلان تراجعا عما تم التعارف عليه منذ سنة 1996، مما يعد خسارة سياسية للحكومة ومبررا للنقابات للدفاع عن مطالب الشغيلة المغربية، وهو ما يعيدنا إلى التوتر الاجتماعي، ويكرس منطلقا لا يتماشى مع الإرادة السياسية لكل الأطراف في تغليب الحوار والتشاور وتجنب كل ما من شأنه أن يؤثر على سير مؤسساتنا الإنتاجية والإدارية في القطاعين العام والخاص.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إننا لا ننظر إلى مشروع قانون المالية كنص معزول، وإنما ننظر إليه في سياقاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن زاوية اهتمامات الشغيلة المغربية، خاصة، والمواطن المغربي عامة، لذلك فإن هذا المشروع لم ينصف الشغيلة المغربية من حيث الإجراءات المالية والضريبية لدعم صمودها كطرف منتج للثروة الوطنية وكفاعل أساسي في كل المجالات المرتبطة بالتنمية البشرية، فقدرتها الشرائية هشة بما لا يمكنها من مواجهة الأعباء الأساسية للعيش والتشريعات المرتبطة بمجالات انشغالها لا زالت قاصرة عن تخصيص حقوقها ومكسباتها، كما أن المشروع لم يول الأهمية اللازمة لدعم الطبقة الوسطى، كعهد لتوازن المجتمع وفقا لخطاب جلالة الملك، كما تبدو آفاق الحوار الاجتماعي - على ضوء هذا المشروع، وعلى ضوء الجلسات التي بقي انعقادها - آفاقا غير واعدة وغير مستجيبة للحد الأدنى من مطالبنا وتطلعاتنا، لذلك، السيد الرئيس، فإننا، في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، سنكون ضد هذا المشروع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السي عبد الحميد فاتحي، رئيس الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

نسبة وفيات الأطفال والصحة الإنجابية للمرأة أو تفاوت الاستفادة من العلاجات والاستشفاء بالجمال الحضري والقروي أو التفاوت، من حيث الاستفادة بين الأغنياء والفقراء، كلها مؤشرات تقع تحت العتبة الدولية وتضع بلادنا في خانة الدول التي تحتاج إلى مجهودات كبرى في الميدان الصحي للارتقاء بنسب التغطية وعدالتها وجودتها إلى مستويات مقبولة.

كما تبرز نسب إنجاز الاعتمادات المفتوحة بالنسبة لقطاع العلاجات الاستشفائية ضعفا غير مبرر، إذ بلغت نسبة الانجاز في مجموع النفقات سنة 2006: 68.85% ولم تبلغ نفقات الاستثمار برسم هذه السنة إلا حوالي 19%، وسنة 2009 بلغت النفقات في مجموعها 71.26%، وهو أمر لا يمكن عزوه إلا للاختلالات في التدبير والنقص في العنصر البشري وغياب الحكامة الجيدة.

على مستوى مظاهر الهشاشة الاجتماعية، رغم أهمية المجهود الحكومي على مستوى توفير السكن الاجتماعي والسكن الاقتصادي وبرنامج "مدن بدون صفح"، فإن ظاهرة السكن غير اللائق لازالت قائمة بقوة، خاصة في المدن الكبرى والمتوسطة، فلازالت دور الصفيح تشكل تشويها للمجال الحضري والجمالي ومكانا لإنتاج أفكار التصادم مع المجتمع وتراكم الظواهر الاجتماعية المقلقة، مثل الفقر والتسول والتشرد والتعاطي للمخدرات.

كما أن ظاهرة الرشوة لازالت تخرق أوصال المؤسسات، من قضاء وأمن ودرك ومستشفيات وإدارات، حتى غدت أمرا طبيعيا مهيكلا وقائما، وتبنى صادقين أن تتمكن الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة، التي تم تنصيبها مؤخرا من إيجاد الآليات القانونية والردعية لمواجهة هاته الآفة الخطيرة، وذلك رغم محدودية الاختصاصات المخولة لها والدور الاستشاري المحدود لهذه الآلية.

ولازالت مظاهر الفقر والتسول والطفولة المشردة والجريمة تفوق المعدلات المقبولة في مجتمعات ممانلة لمجتمعنا، رغم أننا نسجل الدور الحيوي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني لمحاصرة هذه الظواهر، بجانب المجهود الذي تبذره الدولة.

السيد الرئيس،

لقد أقدمت الحكومة على مقارنة شكلية، أكثر وضوحا، فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي، بتحديد لها لدورتين لهذا الحوار في السنة، خلال شهري شتنبر وأبريل، وفعلا كان شهر أبريل للسنة الحالية زما لعقد أربع جولات من التفاوض بين الحكومة والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلا، وتزامن ذلك مع الارتفاع المهول للمواد الاستهلاكية الأساسية والمواد النفطية، مما أثر سلبا على القدرة الشرائية، ولكن - للأسف - وخلافا للتراكبات السابقة في مجال الحوار الاجتماعي، لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا التي كانت موضوع تفاوض، ومطالبة الحكومة بالإعلان عن بعض الإجراءات، تمثلت في الزيادة في أجر بعض الفئات والرفع من التعويضات العائلية بنسبة 50 درهم للأطفال الثلاثة الأوائل ورفعت من الحد الأدنى للمعاش من 500 درهم

إن الميزانية، باعتبارها، غير قادرة على مواجهة ظاهرة الفقر والبطالة والتمهيش والإقصاء والرفع من الاستهلاك الذي يشكل القاعدة الأساس لكل تنمية وإنتاج.

إن المغرب الذي ينتهج سياسة تنمية مستدامة تتخلف في سبل تطبيقها، ومع ذلك فهو لا يزال يحتل أسفل الترتيب في النمو الاقتصادي، مما يتطلب سياسة تنمية شمولية، تعتمد على الإنتاج الوطني وتشجيع الاستثمار المنتج ومعالجة الظواهر الاجتماعية السلبية بعمق، حيث أن الحكومة تؤكد على أن مشروعاتها يتوخى التوفيق بين مستلزمات النمو الاقتصادي ومقتضيات التطور الاجتماعي، حيث تطرح - بالنسبة للحفاظ على مستوى نمو مرتفع - دعم دينامية الاستثمار والاستهلاك والسياسات القطاعية.

أما بالنسبة للتطور الاجتماعي، فتطرح كذلك إعطاء دينامية قوية لتحسين مؤشرات التنمية البشرية، لكن الملاحظ هو أنه، على مستوى الاستثمار العمومي، يرصد مشروع الميزانية في إطار برنامج الاستثمار العمومي لسنة 2009: 135 مليار درهم، ضمنها 45 مليار كاستثمارات عمومية مباشرة للدولة، تتوزع على قطاعات الطرق السيارة والسكك الحديدية والمطارات والموانئ، بالإضافة إلى المناطق الحرة وأقطاب الصناعة الغذائية.

لكن هذا المجهود الاستثماري العمومي، الذي يدخل ضمن برنامج البنيات التحتية المخطط له على المدى الطويل، يحاول - في الواقع - تأهيل عدد من القطاعات لعرضها في إطار الخوصصة على المستثمرين الأجانب، وكذا تهيئ الظروف الملائمة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية الخاصة.

وإذا كانت هذه المشاريع العمومية الكبرى، من شأنها خلق عدد من مناصب الشغل وتشغيل عدد من المقاولات المحلية والأجنبية، فإن السؤال المطروح هو عن مدى أولويتها، مقارنة بالمبالغ المخصصة لها، ثم مدى تحقيقها لمردودية آتية، مع العلم أن هذه المشاريع التي ترفع مستوى الاستهلاك الآني تعتبر ذات جدوى اقتصادية مؤجلة، نظرا لغياب عنصر اليقين حول الأهداف المحددة، وفي ظل انعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

أما على مستوى مصادر النمو، فإن المجالات التي تستهدفها الحكومة من خلال مشروع القانون المالي (ومن خلال إعطاء دفعة جديدة لقطاعات واعدة)، عبر تفعيل قطاعات إستراتيجية كالفلاحة والطاقة والفوسفات والسياحة والصناعة والخدمات والتجارة الداخلية والصناعة التقليدية والصيد البحري، فإن اللغة التي تتحدث بها الحكومة عن هذه القطاعات توحى بمحاولة تجاوز الأزمة التي تخيم عليها، أو بالعمل على تهيئها لعمليات واسعة من الخوصصة، وفتحها على المستثمرين الأجانب، وكلها تصورات وسياسات ستزيد من هيمنة الرأسمال الأجنبي على القدرات الاقتصادية لبلادنا.

أعطي الكلمة للمستشار السيد أحمد بهنيس، عن مجموعة الاتحاد المغربي للشغل، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد بهنيس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

أخواتي المستشارات،

يسعدني، باسم مجموعة الاتحاد المغربي للشغل، أن أتدخل لمناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2009.

أقول، إن القانون المالي بصفة عامة، يشكل بالنسبة للدولة البوصلة نحو توجيه دفة الاقتصاد الوطني ووضع أسس التنمية المستدامة، بدعم إمكانية النمو وتوفير الإمكانيات لأي ظرفية كانت، وبعد الاستماع للعرض الذي تقدم به السيد الوزير أمام الجلسة العامة، والمركز على أربعة محاور، وبعد المناقشات التي تمت على مستوى لجنة المالية، وبعد الإطلاع على الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2009 من مشروع القانون المالي، وعلى الرغم من التأكيد بتخصيص 53% منها للقطاعات الاجتماعية، التي تشكل اهتمامات الطبقة العاملة والجمهير الشعبية، فإننا نسجل أن هذه الأرقام تبقى مجرد شعارات للاستهلاك والتطمين الاجتماعي، على اعتبار أنها مبنية على قناعات حكومية متفائلة وتوازنات لا تراعي الوضع العالمي والمالي للأزمة ومدى انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني بفعل ارتباط المغرب بدواليب الاقتصاد العالمي في إطار العولمة ومنطق الربح المالي، الذي لا يركز على الإنتاج، والذي عرف انهيارا لم يسبق له مثيل، ولا تراعي الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفئات العريضة من المجتمع المغربي، التي تعاني من الهشاشة والفقر والإقصاء والتمهيش والبطالة، وفي خصاص للحاجيات الأساسية من صحة وتعليم وسكن وتشغيل ومن العيش الكريم ومواجهة غلاء الأسعار والزيادات المتتالية في جل المواد الاستهلاكية الضرورية للعيش.

إنها أرقام بعيدة عن منطلقات التشخيص السليم للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، التي تعيشها هذه الفئات، وعلى رأسها الطبقة العاملة. هذه الفئات التي تشكل الطاقة الاستهلاكية الأولى للنمو، أصبحت اليوم تندحر إلى أسفل السلم الاجتماعي بفعل غلاء المعيشة والثقل الضريبي والاستمرار في التخلص من تحملات القطاع العمومي من تعليم وصحة وخدمات. هذه الخدمات التي تم تفويتها، مما أعطى مردودية سلبية واستمرار خوصصة المؤسسات العمومية والتكرار للحقوق الأساسية والاجتماعية والاقتصادية للمأجورين.

السيد الوزير، ألا تفكرون في تغيير القوانين المؤطرة لاستغلال وحماية المجال الغابوي؟ ألا تفكرون في إحداث المجلس الوطني للبحث الغابوي وتوجيهه لمعالجة القضايا المطروحة وربط التخلي عن الملك الغابوي بالمنفعة العامة دون غيرها من أسباب؟ ما هي الإجراءات التي تنوون اتخاذها من أجل تقوية تدخل الدولة في قطاع المياه والغابات باعتباره قطاعا استراتيجيا لا يقبل التقييم المالي؟ وبالنظر للضعف الذي أبدته معظم المقاولات التي حازت على صفقات التشجير والحراسة وإنتاج المشاتل، كيف تهيؤون لمواجهة الكارثة التي تهدد الأرض الصالحة للزراعة والتي يسببها التصحر وانجراف التربة؟

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن الحديث عن النسبة المئوية المخصصة للشق الاجتماعي أصبحت تكرر - في كل سنة - من طرف الحكومات المتعاقبة وفي كل قانون مالي، مما يققها مصداقيتها لدى المواطنين الذين لم تتحسن أحوالهم والذين يطالبون بإجراءات أكثر شجاعة وبعيدا عن هاجس التوازنات المالية المتكرر في كل خطاب حكومي.

إن استحضار معادلات التنمية مقابل القدرة الشرائية هي أساس تسريع وتيرة النمو، ولن يتم ذلك بدون الاهتمام بأوضاع الطبقات الشعبية والمأجورين والرفع من قدراتهم على مواجهة تكاليف العيش.

إن استقراء واقع التسجيل ببلادنا، لا بد أن نشير إلى أن مظاهر البطالة وفقدان العمل تستشري بشكل واسع، سواء في المجال الحضري أو القروي، وبالأخص وسط حاملي الشهادات العليا من أبنائنا، نتيجة شل السياسات التعليمية المتعاقبة وكذا نتيجة إغلاق المعامل والشركات والتسريحات المتتالية في أوساط العمال وعدم احترام وتطبيق القوانين وفي بطن تعزيز القدرات التنافسية للمقاولات لتتحول إلى قاطرة للتنمية. بدل أن تكون عبئا يساهم في إغناء قلة من المحظوظين من الربع الضريبي الممنوح وفي كل سنة مالية.

وفي الوقت الذي تحاي فيه الحكومة المقاولات بالمساعدة الغير منظمة وبدون مسؤولية وتمتعها بالتخفيض الضريبي والإعفاءات والساح بالتقادم وتبني مؤسسات غير مسؤولة وعاجزة ومقاولات تمارس التهريب الضريبي والاجتماعي، وتحت مبررات الإقلاع الاقتصادي وتسريع وتيرته، ويتم ضخ الأموال العامة لإقراض رأس المال بعض الشركات والمؤسسات، مما يضرب المنافسة الشريفة ويشجع على الامتيازات غير المشروعة ويكرس اقتصاد الربع في أشبع صورته، فإننا نرى أن الحكومة تراوغ وتتلكأ في الاستجابة لمطالب عموم المأجورين في رفع القدرة الشرائية ورفع الحد الأدنى القانوني للأجر إلى 3000 درهم شهريا والإعفاء الضريبي عن الأجر التي تقل عن 36000 درهم سنويا والخفض الضريبي إلى 38% بدل 40% التي جاءت

في السياسة الفلاحية الجديدة المتجسدة في مخطط "المغرب الأخضر"، والتي اعتمدت مبادئ أساسيين: الاستثمار والقضاء على الفقر، يتميز بعدم التوازن بين هاذين المبدأين، حيث أن الميزانية المخصصة للفلاحة الاجتماعية لا تزيد عن 10% من التي خصصت للشق الاقتصادي.

إن هذه السياسة يجب أن تضع قطيعة مع السياسات الفلاحية المتعاقبة، التي كرس - بالأساس - لخدمة كبار الملاكين العقاريين وهمشت صغار الفلاحين، كما عملت على ترسيخ سيادة النظام الرأسمالي التبعية لبلادنا، عبر توجيه الإنتاج الفلاحي نحو الأسواق الخارجية بدل الاهتمام بضمان الأمن الغذائي للمواطنين، في ظل الأزمة العالمية للرأسمالية وخطورة المجازفة بالسيادة الغذائية المغربية.

هذه السياسات التي أدت إلى انعكاسات سلبية على الجماهير الشعبية عامة، والسكان القروية بشكل خاص، حيث أدت إلى مجز الفلاحين الصغار والكادحين على مواجهة الأزمات المتتالية والمتتابة عن الارتفاعات المهولة لكلفة المعيشة وتدهور القوة الشرائية، مما دفع العديد منهم إلى التحول - في أحسن الأحوال - إلى عمال زراعيين، إن لم يلتحقوا بصفوف البطالة والهجرة نحو المدن، تفاقم الانحرافات الاجتماعية في البادية، ثم إن انخفاض النشاط الفلاحي لأغلبية الفلاحين الفقراء سيؤدي - لا محالة - إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعي العامة للبلاد، ومن هنا نؤكد على ضرورة إيلاء الشق الاجتماعي نفس الأهمية في هذا المخطط، وذلك بتوفير ميزانية توسعية، تأخذ بعين الاعتبار لقاء الجماهير الشعبية الواسعة من حالة الفقر والتخلف التي يعيشونها نحو مستوى الكرامة الإنسانية ووضع حد للفوارق الطبقيّة والحد من الجرائم الاقتصادية والاهتمام بالفلاحين الكادحين وعدم الاهتمام، فقط، بأصحاب رؤوس الأموال والنظر، فقط، للأرباح التي يراكمونها على حساب أغلب فئات الشعب المغربي، كما يجب اعتماد إصلاح زراعي شامل، وديمقراطي يعطي الأرض لمن يكدرح بها، ويعيد للدولة دورها التاطيري والتأهيلي للقطاع الفلاحي.

أما بالنسبة لقطاع المياه والغابات، الذي يلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية عموما، والتنمية الفلاحية والقروية بشكل خاص، وكذلك في مجال البيئة وامتصاص البطالة الحضري والقروية، فإن تطوره لا زال يعرف عدة معيقات، نلخصها فيما يلي:

- غياب أي دور للجاعات المحلية في تديبر وحماية الغابات، رغم أن ظهور 20 شتنبر 1976 يلزمها بذلك.

- غموض الرصيد العقاري الغابوي، مما يفسح المجال للتطاول عليه، خصوصا في المناطق الساحلية، حيث تشتغل المضاربات العقارية.

- استبعاد السكان المجاورين والفلاحين الفقراء ذوي الحقوق من المشاركة في القرار.

وفي هذا الإطار، نطرح عليكم تساؤلات:

الفصل 288 من القانون الجنائي الذي نطالب بإلغائه، هاذ الفصل الذي يتهم به الممثلون النقابيون لأنه طالبوا باحترام ممارسة الحق النقابي الدستوري، وعدم - كذلك - إغلاق المعامل بدون ترخيص من السلطات المسؤولة وتطبيق مدونة الشغل واحترام تطبيق الحد الأدنى للأجور واحترام المفاوضة الجماعية وتشجيع إبرام الاتفاقيات الجماعية.

ونحن نحتفل بالذكرى 60 لحقوق الإنسان، لكن الحريات النقابية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، كما نطالب بفتح المعامل المغلقة وتسييرها من طرف العمال في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إذا أردنا تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، تساهم في خلق - كما أشرنا سلفا - مناخ سليم، يحمي دولة الحق والقانون ويعزز إمكانيات مواجهة التحديات والإكراهات التي تواجه المغرب، وأساسا تعزيز وحدتنا الترابية وبمواصلة الدفاع عن مغربية صحرائنا، التي تحظى بإجماع وطني وشعبي، ذلك أن المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها، وتحرير ما تبقى من أجزائنا المحتلة باسترجاع المدينتين السليبتين سبة ومليلية والحجز المحتلة.

السيد الرئيس،

إن مشروع القانون المالي 2009، جاء محظا بالنسبة للطبقة العاملة وعموم المأجورين، نظرا للزيادة الأخيرة، شهر أبريل الماضي، التي لم ترق لطموحاتهم، وللثقل الجبائي والضريبي الذي يشغل كاهل العمال والموظفين، وكذلك في التعويضات العائلية الهزيلة التي لا ترق لضمان حماية اجتماعية لهم ولعائلاتهم. الحوار الاجتماعي ابتداء منذ 13 أكتوبر 2008، والذي لا زال متعثرا، والذي جاء محظيا لآمال الموظفين والعمال، حيث تم رفض أي نقاش حول الزيادة في الأجور ورفض أي نقاش حول مراجعة نظام الترقية، ولازال الحوار القطاعي الذي طالبنا بإجرائه، كذلك، لم يأت بنتائج، نظرا لرداءة الأوضاع المهيمنة والمعيشية لكافة الموظفين واحتقان مسارهم الوظيفي بصمت المسؤولين وتجاهلهم للمطالب المشروعة للعمالين بالوظيفة العمومية والجماعات المحلية، لهذا سيبقى الاتحاد المغربي للشغل، الوفي لمبادئه ومواقفه الثابتة في الدفاع عن كرامة الطبقة العاملة وحقوقها ومطالبها ومكتسباتها، سيواصل النضال من أجل إقرار الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وعلى رأسها احترام الحقوق والحريات النقابية واحترام القوانين، لأن قيمة القوانين تكمن في مدى تطبيقها.

والسلام عليكم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، أحمد بهنيس، عن مجموعة الاتحاد المغربي للشغل.

والآن، أعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم، السيد محمد كافي الشراط، عن الاتحاد العام للشغالين، تفضل السيد المستشار.

بها الحكومة، فإن الإجراءات الحكومية الانفرادية في الحوار الاجتماعي خلال جلسات الحوار في أبريل الماضي لا ترقى إلى طموحات عموم المأجورين، سواء في شقها المتعلق بالزيادات أو التعويضات العائلية أو خفض من الضريبة العامة على الدخل، ولم يكن لها التأثير الموس والمنشود من طرف المأجورين لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية، وكذلك الإبقاء على الضريبة على معاشات المتقاعدين.

منذ الستينات إلى الآن، الأجور لم تواكب الأسعار أبدا، القيمة الحقيقية للأجور. الحكومة لا تستجيب للمطالب الاجتماعية إلا بعد ارتفاع وتيرة التذمر والاستياء والإضرابات، وهذا ما يتطلب التفكير في تطبيق مبدأ السلم المتحرك للأجور للأسعار والأجور.

نحن الدولة التي تفرض أكبر نسبة في الضريبة على الأجور، لأن السياسة الأجرية لا تتماشى مع السياسة الضريبية. ما يعطى بالمئين يؤخذ باليد اليسرى، مما يتطلب عدالة ضريبية، حتى تتمكن من دعم تلك الطبقة الوسطى المنشودة التي اندثرت بفعل التقدير والإجحاف الضريبي وغلاء المعيشة.

السيد الرئيس،

إن مصداقية الخطاب الحكومي تصطدم بما تعانيه فئات واسعة وقاعدة عريضة من المأجورين والفئات الاجتماعية المكتوية بنيران الضرائب المتنامية ومن تفشي الرشوة والمحسوبية ومن خصاص الخدمات العمومية الجيدة وارتفاع فاتورة الاستهلاك في كل المواد الأساسية، والتي رغم الهبوط الواضح في الأسعار عالميا لمختلف المواد المستوردة، لا زال المواطن البسيط والعمال والموظف يتحمل لهيبها إلى اليوم وتنقل كاهله.

إن ما سمي بالإرادية في القانون المالي من خلال رفع حصة الاستثمار العمومي إلى 135 مليار يجب أن يوازيه مخصصات القضاء على الفقر وتحسين مستوى العيش ووضع آليات تتبع ومراقبة المنجزات، وتقييم الأداء الوزاري والحكومي وتحديد أهداف وطرق الإنفاق العمومي والقطاعات والفئات المستهدفة منه، ذلك أن التنمية الاقتصادية المنشودة لا يمكن أن تتحقق في غياب تحقيق الحماية الاجتماعية، شكلا ومضمونا، والسهر على إقرار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمأجورين وفي خلق مناخ اجتماعي سليم يجعل من قوى الإنتاج قاعدة لإنتاج الثروات والتنمية المستدامة ووضع آليات الحكامة الجيدة والرفع من المستوى الاجتماعي، ويجعل من المواطن الهدف والمحور في إطار اقتصاد وطني قوي، له من القدرة والمناعة ما يؤهله لتجديد هيكله وتحديثها وضمان قدرته على التفاعل في محيطه الجهوي الطبيعي، وذلك لتقوية تماسكه، وكذا باحترام الحريات النقابية المضمونة دستوريا وقانونيا والتزام الحكومة باحترام الحقوق الأساسية للعمال والمعايير الدولية والاتفاقيات الدولية لمنظمات العمل الدولية، وخاصة المصادقة على الاتفاقية 87 و 151 و 141 وإلغاء الفصل 5 من ظهير مرسوم 1958، وكذا عدم متابعة ومحكمة الممثلين النقابيين والرجح بهم في السجن بمقتضى

المستشار السيد محمد كافي الشراط:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.

السادة الوزراء،

السيدتان المستشارتان المحترمتان،

إخواني المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة، اليوم، من هذا المنبر المحترم، باسم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وذلك بمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2009، وعلى الرغم من ضيق الفسحة الزمنية المخصصة لهذا التدخل، أبادر وأقول بأن هذا المشروع - من منظورنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في كليته - متميز إيجاباً، متميز لأن الاستشارة وقعت بشأته مع الفرقاء، متميز لأن الحوار الذي تحققت مأسسته، بعد أن كانت مطلباً تواترت فيه الأرقام وتشنجت فيه المواقف دون حصول الغاية إلى أن كان تعديل الحكومة بوزيرها الأول وفعالية كافة الوزراء الآخرين.

مشروع قانون مالي متميز من خلال إعداده ودياجته وضوحاً وترقيماً، تحديدات للوسائل والغايات طبعاً. متميز لأن العديد من التعديلات قد قبلت في الغرفة الأولى، وكذلك في الغرفة الثانية من الأغلبية والمعارضة، وهذا محمود جداً، سيما وأن الفصل إياه، الفصل 51 لم يسلط عند المناقشة في لجنة المالية في الغرفة الثانية، مما جعل المسؤولية والنضج يغلبان التوتر وشد الحبل، انطلاقاً من أن الجميع يسعى للمصلحة العليا، وإدراكاً، أيضاً، بأن كل الغايات لا يمكن أن تتحقق ساعة واحدة، لأن الموارد مما تطورت فهي تبقى محدودة.

إنه، كذلك، مشروع قانون مالي متميز نظراً للظرفية المالية والاقتصادية السولية، التي عرفت انفلاتات خطيرة، إضافة إلى الزيادات الصاروخية في كل أسعار المواد الإستراتيجية وانعكاس ذلك وغيره على البورصات والاقتصادات والصناعات والتجارات والتبادلات الدولية، حتى أصبحت هذه في نكوص اقتصادي، كان من نتائجه اندحار الطلب على الاستهلاك ثم البطالة فتراجع الاستثمار إلى آخر ما وقع ويقع وسيقع أيضاً، لأن هذه الأزمة - حسب العديد من منابر التحليل والمتابعة، وطنية كانت أو دولية - تتوقع أنها ليست أزمة ظرفية، فقط، بقدر ما سيمتد خطرها لسنوات ثلاث أو أربع على الأقل.

نعم، نحن - بحمد الله - لم نتأثر الآن، أقول الآن، بهذا التسونامي المالي والاقتصادي لأن ادخارنا لا يخرط في الاقتصاد الدولي إلا بنسبة ضعيفة جداً، تقدر بـ 5%، وهذا يجب أن يرى وأن تقع المراجعة فيه، طبعاً.

نعم، إن الحكومة - هذه - حققت مداخيل جبائية متنامية، وزادت بالتالي في الميزانيات الاجتماعية حتى وصلت إلى حدود 54%.

نعم، إن الحكومة بشرت بنسبة نمو أكثر من 6% وبتحكم في التضخم في حدود 3% وخفضت من المديونية الخارجية وحققت زيادة في تغطية

الواردات بالعملة الصعبة، وكانت السبب في انخفاض ملحوظ جداً في نسب الفوائد إلى آخر، ما بذلته من مجهودات تدخل في إطار ما التزمت به في التصريح الحكومي، الذي تقدم به السيد الوزير الأول، والذي، على ضوء منجزاته، يجب أن تقيم الأعمال الحكومية، لأن هذا هو مسار الديمقراطية العريقة، ونحن - طبعاً - نطمح أن نكون من هذه الديمقراطية العريقة: "راقب فحاسب".

وبناء عليه، هذه كلها أمور محمودة. وبناء عليه، أود مع ذلك طرح بعض الأسئلة، "قال أو لم تؤمن، قال بلى، ولكن ليطمئن قلبي": هل أدخلت الحكومة في الحساب بأن الأزمة الدولية ليست ظرفية؟ هل أدخلت في الحساب بأن التقلبات المناخية وما رافق ذلك من أمطار خير - لحد الآن - هي مجرد تقلبات؟ أم بنت حساباتها على التفاؤل فقط؟ هل دقت الحكومة في الأرقام والنسب المتعلقة بالتضخم والتنمية والعجز إلى آخره... انطلاقاً من التضارب الذي قد يقع - ويقع - حول هذه الأرقام بين مراكز الدراسات كالمركز المغربي للظرفية، بنك المغرب، المندوبية السامية التخطيط، الأرقام الذي تأتي، أيضاً، من خلال تقارير منظمات دولية؟ هل فكرت وتفكر الحكومة في إجراء ما التزمت به في التصريح من ضرورة إصلاح القانون التنظيمي للمالية، سيما وأنها تريد جميعاً أن نخرب في احترام الدستور والشفافية والوضوح وإفعال المؤسسات، دون أن يدخلنا هذا الإصلاح في علاقة تصادمية مع الفصل 51؟ كيف تفكر الحكومة في الأجراء الفعلية للمفهوم الفعلي للجهوية الحقيقية، كما بينت مركزاتها ومقاصدها وآلياتها في خطاب جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، فنتجنب - بالتالي - الأعمال القطاعية لوحدها دخولا في الاندماج الكامل.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأختان،

الإخوة المحترمون،

إننا، في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ نثمن ما حصلته الشغيلة المغربية من مكاسب مادية لتتويج الحوار الاجتماعي لسنة 2008، والذي لا يزال متواصلاً لحد الآن من خلال عدة لجان، فإننا نؤكد على ضرورة إفضاء هذه الحوارات الجارية، الآن، إلى نتائج متفق عليها، ضماناً للتنمية الفعلية، لأن هذه لا يمكن أن تنمو في تربة غير مؤهلة لها وغير مؤهلة لها أيضاً، ومن هنا أقول نعم، حصلت زيادة مباشرة وتخفيضات جبائية بغلاف مالي لم يحصل عليه في المدة التي حصلت عليه فيها الشغيلة المغربية، وخاصة في القطاع العام، ولكن - إلى حد الساعة - ما زلنا لم نحدد سياسة واضحة في التأجير، يعني كيف نزيد للعامل أن؟ أي إعادة دراسة الحاجيات الاستهلاكية على واقع أئمتها الحالية، ثم دراسة المسار للشغال، أي كيف تتحقق ترقيته، فنخرج من الاستثناءات، ونخرج - بالتالي - من الحد من الجدية والإنتاج، وذلك بالحد من الحفز كلما سدت الآفاق في وجه الشغال،

التقلبات في السياحة وتحويلات العمال المهاجرين وغير ذلك، بدلا من توسيع الوعاء الضريبي.

إننا نود أن تتوجه الحكومة، أيضا، إلى ملف مهم جدا وهو ملف السكن الاجتماعي، الذي عرف العديد من التلاعبات من طرف العديد من المتدخلين. إننا نريد عودة الحكومة وعودة الروح للسكن العمالي، الذي كنا من قبل قد قطعنا فيه أشواطاً مهمة تجاه الأجرة، 3%، 2%، 1% كمساهمة من الأطراف الثلاثة.

إننا نود أن يتواصل مسلسل إصلاحاتنا على كل مستوى وواجهة، وخاصة، خاصة، في منظومتنا التعليمية والإصلاحات الواجب إدخالها حالا، عليها برؤية علمية براغماتية مستقبلية، لأنه كفانا من التعليم، تصرف فيه أكثر من ثلث الميزانية لمنتوج عملي لا يسد أي ثغرة من ثغرات الحاجيات، حاجيات العمولة والتحديث في الغرب، وفي الغرب الجامعات والنظريات والتوجهات تصنع السياسات وتصنع الأموال، ونحن فقط لاهثون، كفى من الهذر، ليؤخذ القرار اليوم قبل الغد، في مسألة المنظومة التربوية والتعليمية.

إننا نود ونحن معكم مواصلة التطور نحو الأصلح والميزانية قانون واحد، أما المنظومة فمسلسل. إننا أقوياء بنظامنا، أقوياء بملكنا محمد السادس نصره الله، بمختلف قواتنا المجاهدة، أقوياء في مملكتنا، في صحرائنا، في جهويتنا وديننا السماح السلم البعيد عن أي تطرف أو زيف، سياجنا المقاول، سياجنا الشغيلة معززة مكرومة، هدفنا التحديث، وهذا لا يمكن أن يتم هكذا اعتباطاً، لأنه ليس مجرد شعار، إنه قرار وقناعة فعمل في تربة تعطي القيمة الأساس للعقل بالتعليم والتربية والتكوين والبعد عن الديماغوجية والطرقات السياسية، التحديث أيضا بالقيمة التي تعطي للإنسان، وقد فطن جلالة الملك نصره الله لهذا وفعله بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

التحديث يكون، أيضا، بالتشريع الذي يجبي ويصون، ولا يكون فقط بالعقاب والزجر. إننا متفائلون بهذا العمل الحكومي، أي مشروع قانون المالية، الذي جاء لأول مرة بمنطق اقتصادي وليس بمنطق محاسباتي فقط، فلنتابع السير - من فضلكم - وليكن المشروع القادم، بحول الله تعالى، يستجيب أكثر فأكثر.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد محمد كافي الشراط. أعطي الكلمة لآخر متدخل، السيد جامع المعتصم عن الإتحاد الوطني للشغل.

المستشار السيد جامع المعتصم:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

الإخوة المستشارون المحترمون،

وقلنا سياسة الأجور تعني، أيضا، وضع سقف أعلى وآخر أدنى للتفاوت بين الأجور، بين الأجور العليا والسفلى، لا أن تبقى بلا ضابط، أكثر من 7 مرات، 10 مرات، 20 يمكن. المهم أن نضع هذه الحدود، وهذا مدخل أساسي من مداخل العدالة الاجتماعية.

إننا، في الإتحاد العام للشغالين بالمغرب أيضا، ونحن نسعى معكم للعدالة الاجتماعية التي هي ملموس، تؤكد على ضرورة اقتسام خيرات التنمية، يعني ما تنتجه القيمة المضافة بمن يوجه بالأحقية، بمعنى آخر أنه كفى من اقتصاد الربيع، لأن ما يعطى جزافا هو ملك لكل الشعب وملك للأمة المغربية جمعاء، هناك بطالة الخريجين، مهندسين، تقنيين، وفي اختصاصات أخرى متعددة، والأراضي الفلاحية، مثلا، تفوت بحجة أنها أن هؤلاء - المفوتة لهم - لهم القدرة على استثمارها أكثر، ولكنها حجة لا تستقيم دائما لأن التكامل الاقتصادي والتكافل الضروري يقتضي استفادة الجميع من ملك الجميع.

إننا، في الإتحاد العام للشغالين بالمغرب، ونحن في أبواب متقلبات اقتصادية وتجارية ومالية وتقنية عالمية عاتية وإمكانات إحداث هذه الرجات علينا في الداخل نحن أيضا، إننا - وسط هذه التقلبات - نريد المزيد من دعم المقاولات المغربية ومرافقتها، عشرات الآلاف في طنجة على الخصوص من اليد العاملة في الشارع الآن، نتيجة ما حل بمؤسساتها المشغلة من أضرار نتيجة الفيضانات الأخيرة. نريد المزيد من الدعم لهؤلاء وغيرهم، ونريد المزيد من تبسيط المساطر وتيسير القروض وتخفيض الفوائد وتخفيض كلفة الطاقة وتخفيض تكلفة الأراضي، ثمن كلفة الأراضي الصناعية وتجهيزاتها وإنفاذ شروط المنافسة بالضرب على التهريب، الذي ينخر البنية الاقتصادية للدولة والمقاولين في الوضع.

نريد دفع القطاع الغير المنظم بمقاربات تجعله منظما على مراحل. نريد للعامل المغربي بأن يعيش محتتما في الأجر والمسؤولية والتعامل والحريات والتكوين والسكن والتطبيب والترفيه إلخ... ونريد، خاصة أن لا يبقى تأجير رأس المال يستأثر بأكثر من 60% من ثمن الكلفة، في حين لا يأخذ الأجر إلا 30 أو أكثر من هذا بقليل، هذه هي العدالة الاجتماعية، هذا هو تقسيم فوائد القيمة المضافة، هذا هو الذي يعزز الطلب على الاستهلاك لتنشيط الحركة والدورات.

إننا، في الإتحاد العام للشغالين بالمغرب، ونحن ندافع على المزيد من تعزيز وحماية القوت اليومي للشغيلة وهوم الشعب المغربي، تثير الانتباه إلى ما خلفته الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة، من ضيق وعسر، وليس معقولا بأن يستجاب لطلب الشركات - ولسنا ضد هذا، ولا يستجاب للمقترضين الصغار.

إننا نود من الحكومة، كما استجابت مشكورة إلى العديد من التعديلات، منها المتعلقة بزيادة الراسمال وغيرها، نود أن لا يتم المزيد من إقتال الضريبة على القيمة المضافة لتغطية النقص الذي قد يحصل نتيجة

بداية، أعبّر عن سعادي بالتدخل والمساهمة في مناقشة مشروع قانون مالية 2009، باسم الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

طبعا، هذه المناقشة التي تتم في إطار ظرفية خاصة على المستوى الدولي والجهوي والوطني أيضا، والتي لا يمكن إلا أن تأخذها بعين الاعتبار في إطار هذه المناقشة.

وأبدأ أولا بقضية وحدتنا، لكي أجدد التأكيد على الموقف - موقف الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب - الذي يدعو الحكومة باستمرار إلى عدم التوقف عند المبادرة التي خطها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وهي مبادرة الحكم الذاتي أو تمتيع الأقاليم الصحراوية بالحكم الذاتي، بل والتي أحدثت نقلة نوعية وديناميكية خاصة على المستوى الدولي، لا ينبغي أن نتوقف عند هذا المستوى، ينبغي أن ندعم كل الجهود التي يمكن أن تذهب في اتجاه تفعيل هذه المقاربة، والتي هي مقاربة أعتبرها خاصة بعدما أكد جلالة الملك مرة أخرى على ضرورة نهج الجهوية الموسعة على أن خيار المغرب في إيجاد حل نهائي لقضية أقاليمنا الصحراوية، هو خيار ديمقراطي، خيار يدعم أن يقوم أبناء المنطقة بسياسة جهتهم، ولذلك فهذا الخيار هو الذي سيكون له الكلمة الفصل، وبالتالي نحتاج إلى تكتيف كل الجهود الدبلوماسية، سواء على المستوى الحكومي أو على المستوى البرلماني أو الدبلوماسية الشعبية أيضا، والتي كان يقوم بها أيضا المغاربة المقيمون بالخارج، فنحتاج إلى إعادة وتنمية وتنشيط هذه الديناميكية.

طبعا، واليوم، ونحن ناقش هذا الشأن الوطني، الذي يتعلق بالقانون المالي لسنة 2009، لا يمكن أن ننسى أحد الهموم التي يعيشها المغاربة، والتي هو الهم المرتبط بقضية فلسطين، قضية فلسطين التي - اليوم - تشهد استمرار الجريمة النكراء، التي يقوم بها الكيان الصهيوني في إطار إستراتيجية - اليوم - صارت واضحة المعالم، إستراتيجية تعتمد على الآلة العسكرية، التي تستهدف التنكيل بالشعب الفلسطيني بأبنائه ونسائه وشبابه وأيضا آلية اقتصادية تذهب في اتجاه التضييق على الشعب الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة بالحصار الاقتصادي المستمر، بمقابل - مع كامل الأسف - القوة العسكرية مقابل صمت عربي مريب، لم سبق له مثيل، الآلة الاقتصادية والحصار الاقتصادي بمقابل الرغبة في التطبيع الاقتصادي مع عدد من الدول العربية، إضافة - طبعا - إلى الآلة الدبلوماسية والتي تستهدف عزل الشعب الفلسطيني، خاصة السلطة التي انتخبها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، التي يريدون عزلها بشكل نهائي، وبمقابل محاولات سياسية من أجل التطبيع السياسي مع الكيان الصهيوني، الذي يستقبل بالأحضان في العديد من المؤتمرات والمنتديات الإقليمية أو الجهوية.

لهذا، في هذا الصدد، ندعو الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية، مسؤوليتها الإنسانية ومسؤوليتها الحضارية في وقف كل مسلسل يهدف إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني وإقرار - بشكل واضح - الدعم اللامشروط

للفلسطينيين بصفة عامة، وحقهم في الحياة أولا، وحقهم في المقاومة من أجل إخراج المحتل.

طبعا أيضا لا يمكن، السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون، أن نناقش قانون المالية، والذي ناقشه في ظل أزمة عالمية اقتصادية ومالية خائفة، وطبعا الكل - الآن - صار مقتنعا بأن هذه الأزمة ليست أزمة طارئة، بل أزمة في العمق، وأن هذه الأزمة قد أماطت اللثام على الوجه الحقيقي والبشع للبرالية المتوحشة، التي تريد أن تنقل من كل القيم وتريد أن تتحلل من كل القيم، إلا منطق السوق، منطق الربح السريع والسهل ومنطق الربح، وهذا، ولو كان على حساب قوت الفقراء، وكلنا يعرف ما حدث خلال هذه السنة والسنة الماضية من التهاون في أسعار المواد الأساسية التي يعيش عليها فقراء العالم.

طبعا، هذه الأزمة أثبتت أن هذا النظام العالمي بهذه الطريقة لا يمكن أن يستمر ولا يمكن أن يؤدي إلا إلى مثل هذه الأزمات، ولذلك نقول للحكومة إن الإفراط في خطاب التطمين لا يمثل حلا لمواجهة الآثار الحالية والآثار المتوقعة لهذه الأزمة على اقتصادنا الوطني، ولذلك فكل الدول - الدول القوية والدول الضعيفة - كلها بدأت تتخذ تدابير استعجالية من أجل مواجهة آثار الأزمة، وبالتالي فنحن ندعو حكومتنا - أيضا - إلى أن تقوم بواجبها أولا على مستوى الخطاب، تبني خطاب موضوعي يبعث على الثقة، ولكن لا يمكن أن يصل إلى حد التنويم المغناطيسي للفاعلين الاقتصاديين داخل بلدهم، فلا شك أن هذه الثقة ضرورية وأساسية، لا نريد أن نعيش حالة رهاب، حالة هذيان في القطاع المالي، ولكن في نفس الوقت، لا يمكن أن ننام على "جنب الراحة" كما يقال في هذا الموضوع، فالخطاب ينبغي أن يكون خطاب متوازنا.

أيضا، الحكومة مطالبة بإعداد الخطط اللازمة التي يمكن أن تواجه كل الاحتمالات الواردة، خاصة بالنسبة للقطاعات الإستراتيجية، التي يتضح أنها ستتأثر بهذه الأزمة العالمية، ولا شك أن الوضع العادي ستنقلص الاستثمارات الخارجية ولا شك، وقد تتوقف عدد من الاستثمارات الخارجية التي بدأت، وسينقص الطلب، طبعا، على السلع إلى غيرها من القضايا التي يمكن أن تحدث في قطاعات متعددة، وبالتالي فالحكومة ينبغي أن تعد خططا إستراتيجية وسيناريوهات متعددة للتعامل مع هذه الاحتمالات، التي هي احتمالات واقعية. اليوم، كل التقارير والتحليل تؤكد أن الآثار ستكون لها انعكاسات على الاقتصاديات العالمية.

أيضا نطالب بإحداث صندوق خاص لمواجهة الأزمة، فنترح أنه يمول، السيد الوزير، درتو التقدير والفرضية المرتبطة بثن برميل البترول، والذي درتوا في 100 دولار، وطبعا كل التوقعات تؤكد أن هذا الرقم لا يمكن - في خلال هذه السنة أو السنة التي بعدها - لا بين أن يكون، فإذ ذلك هذه التوقعات المبالغ فيها، أنا أعتقد أن جزء منها أن يخصص لدعم للقطاعات الحيوية والقطاعات التي يمكن أن تتضرر من هذه الأزمة، وطبعا الدول

المتقدمة هيأت مئات الملايير من الدولارات، تتكلم على سقف 500 مليار، 700 مليار ديال الدولار، وأيضا حتى الدول الناشئة والدول التي في مستوانا، حتى مصر مؤخرا أحدثت صندوقا من أجل دعم الاستثمارات، التي يمكن أن تتضرر بفعل هذه الأزمة.

أيضا، نطالب الحكومة في إطار ذلك أيضا، تعزيز شفافية وصدقية المؤسسات المالية، سواء الأبنك أو البورصة، هذه المؤسسات التي ينبغي أن تكون عنصر تمويل للاقتصاد الحقيقي وليس لاقتصاد الربيع واقتصاد المضاربة، وطبعا كلنا يعلم أن جزء من الإشكالات تأتي من شفافية تدبير هذه المؤسسات والمضاربات التي تقع داخل هذه المؤسسات بشكل غير طبيعي، مما يهدد بالأزمة في أي وقت، وطبعا هذه الصدقية نحن نطالب بها إلى اليوم في القانون المالي أيضا، خاصة فيما يتعلق، وسبق أن ناقشنا هذا الموضوع، حين يتعلق الأمر بالضرائب، يعني تأتينا الضرائب، توقعاتنا - دائما - الحكومة تتجاوزها على مستوى التنفيذ ب 20 و 30%، تنقلو للحكومة: جيد أن تحصل هذا المستوى من التحصيل، ولكن هذا الأمر له علاقة بالتوقع أيضا، فعنا هذا أن الحكومة أو البرلمان لا يتوقعان بشكل دقيق مداخيل هذه الضريبة، والدليل على ذلك أنه ليس هناك وضوح تام لموارد هذه الضريبة.

إننا، في الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نؤكد على أن المدخل الأساسي - اليوم - بالنسبة لنا لمقاومة بعض آثار الأزمة المالية العالمية، لا يمكن إلا أن يكون محورا أو مدخلا اجتماعيا أيضا، وبالتالي من خلال دعم القدرة الشرائية لعموم المواطنين وخصوصا للشغيلة والمأجورين، طبعا هاذ دعم القدرة الشرائية لهذه الطبقة أو الطبقة الوسطى، كما يؤكد عليها جلالة الملك، هي لتحسين الطلب الداخلي، سواء من خلال الزيادة في الأجور أو في تحسين أنظمة الترقية أو تخفيف الضغط الجبائي، وطبعا الحكومة جاءت ببعض المقترحات المحدودة، ولكن - مع كما الأسف - لا تفي بالغرض، وبالتالي فإذا لم نعالج بهذه الطريقة ديال المدخل الاجتماعي، نعالج هذه الأزمة، فالأزمة الاجتماعية مرشحة للاستمرار والاحتقان على الصعيد الوطني.

ولذلك، السيد الرئيس، السادة الوزراء، إذا تحدثنا عن الجانب الاجتماعي، لا يفوتنا أن نؤكد على أن الحوار الاجتماعي الذي نقول، فعلا، أنه وقعت محاولة مأسسة هذا الحوار الاجتماعي، ولكن ليس الشكل هو المطلوب، إذ كنا دائما ندافع على ضرورة مأسسة الحوار الاجتماعي، ولكن ليس الصيغة الشكلية هي المطلوبة. المطلوب هو مضمون هذا الحوار الاجتماعي، فاليوم الحوار طال والنقاش طال، ولكن إن الحلول مازالت مبعدة، مازلتنا بعيدين عن تحقيق الحلول، خاصة بفعل أن الحكومة ترفع "الفيتو" ضد مجموعة من المقترحات ديال المركزيات النقابية، خاصة فيما يتعلق بالزيادة في الأجور، وفيما يتعلق بأنظمة الترقية، وخاصة الترقية الاستثنائية للموظفين المستوفين للشروط.

أيضا، حينما يتعلق الأمر بنصوص قانونية، خاصة حينما تلوح الحكومة بالقانون التنظيمي للإضراب، ونحن دائما - باسم الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب - نؤكد لكم أننا لنا الرغبة في أن ننقل من أن نحكم بالقانون الجنائي إلى أن نحكم بقانون عادي. اليوم النقابات والنقائيون يحاكمون بمقتضيات القانون الجنائي، راه ما عندناش الرغبة أن نستمر في ذلك، لذلك أن نتحول إلى قانون عادي، قانون تنظيمي، نحن مستعدين، ولكن المطلوب أن توفر الحكومة شروط هذا القانون التنظيمي، منها إزالة هذا المقتضى ديال القانون

المتقدمة هيأت مئات الملايير من الدولارات، تتكلم على سقف 500 مليار، 700 مليار ديال الدولار، وأيضا حتى الدول الناشئة والدول التي في مستوانا، حتى مصر مؤخرا أحدثت صندوقا من أجل دعم الاستثمارات، التي يمكن أن تتضرر بفعل هذه الأزمة.

أيضا، نطالب الحكومة في إطار ذلك أيضا، تعزيز شفافية وصدقية المؤسسات المالية، سواء الأبنك أو البورصة، هذه المؤسسات التي ينبغي أن تكون عنصر تمويل للاقتصاد الحقيقي وليس لاقتصاد الربيع واقتصاد المضاربة، وطبعا كلنا يعلم أن جزء من الإشكالات تأتي من شفافية تدبير هذه المؤسسات والمضاربات التي تقع داخل هذه المؤسسات بشكل غير طبيعي، مما يهدد بالأزمة في أي وقت، وطبعا هذه الصدقية نحن نطالب بها إلى اليوم في القانون المالي أيضا، خاصة فيما يتعلق، وسبق أن ناقشنا هذا الموضوع، حين يتعلق الأمر بالضرائب، يعني تأتينا الضرائب، توقعاتنا - دائما - الحكومة تتجاوزها على مستوى التنفيذ ب 20 و 30%، تنقلو للحكومة: جيد أن تحصل هذا المستوى من التحصيل، ولكن هذا الأمر له علاقة بالتوقع أيضا، فعنا هذا أن الحكومة أو البرلمان لا يتوقعان بشكل دقيق مداخيل هذه الضريبة، والدليل على ذلك أنه ليس هناك وضوح تام لموارد هذه الضريبة.

فعلا، هذه الضرائب الذي تحققت اليوم في سنة 2008، هل هي فعلا مستحقات 2008 ولا مستحقات المراجعة التي تحدث عنها الإخوان أو لا؟ ما يمكن أن نقوله ونقوله باستمرار، أنه فعلا، النظام الضريبي عندنا مجحف، ليس فيه عدالة، وأنه نأخذ من المغاربة أكثر مما ينبغي أن نأخذ، فلذلك مطالبون بأن تراجع وأن نكون أكثر وضوحا وشفافية في تقدير هذه المجال ديال الضرائب.

أيضا نطالب الحكومة بدعم الاستثمارات الوطنية في القطاعات المشغلة. لاشك أنه راهنا على الاستثمارات الخارجية، ونحن ندعم أن نستمر في ذلك، ولكن أن ننتبه إلى الاستثمارات الوطنية، لأن - في نهاية الأمر - الذي سيهدد لنا هي هذه المقاولات الوطنية التي تكون بجانبنا، إذن فلا شك أن هذه المقاولات هي التي ستنجح فرص الشغل، وستحافظ على استمرار تطور اقتصادنا الوطني، بمقابل - مع كامل - الأسف تجنب دعم واستمرار هاذ الاقتصاد ديال الربيع، الذي يؤدي - ولا شك - إلى مضاربات، كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك، ودائما أعطي النموذج الذي تحدثت عنه في مشروع قانون المالية، حينما تحدثت عن تعبئة العقار العمومي، وأقول دائما أن العقار العمومي، ولذلك طرحنا تعديلا في هذا الباب، أن العقار العمومي ثروة وطنية، وينبغي أن تحقق مكاسب حقيقية واقتصادية واجتماعية حقيقية.

اليوم السادة الولاة في مجموعة من الأقاليم والعملات يقومون بتفويت - مع الحكومة طبعا - بتفويت عقارات عمومية دون احترام حتى لمقتضيات الدورية التي تعطي الاستثناء. المفروض أن ذلك أن يتم في إطار تحقيق مكاسب وانعكاسات إيجابية، لا على المستوى الاقتصادي ولا على

المستشار السيد ادريس الراضي:

تنطلبو أنه يرد السيد الوزير، ومن بعد يمكن لنا نتفقو على رفع الجلسة، ماشي ساعة، واحد 10 دقائق أو ربع ساعة، ويمكن لنا نصوتو.. ما بقى والو، إلى رد هو ما بقى والو، لأن دابا عاد غيبقاو التيليفونات عاوثاني باش يجيو الإخوان عاوثاني اللي ما كاينينش من الأغلبية. السيد الرئيس، ما تنواجهكش أنت، وما هضرتش معك، تهضر مع الرئيس. السيد الرئيس، بغينا نستمعو لرد السيد وزير المالية، ومن بعد، يمكن لنا نتفقو.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، الكلمة.. المجلس سيد نفسه، تفضل أستاذ.

المستشار السيد محمد دعيدة:

السيد الرئيس، أنا ما متفقش مع السي... الآن احنا عيننا، خصنا نمشيو تنغداو، تنغداو ونرجعو نسمعو لرد السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد القادري:

السيد الرئيس،

احتراما للمجلس، السيد وزير المالية، على الأقل، بتمكن بواحد الساعة باش يستوعب النقاشات الطويلة اللي كانت في الصباح، كانت خاصة نتاع المعارضة، اللي هي كتلعب دورها الإيجابي، فلا بد من هاد الساعة اللي شرتو لها باش نبدأو في الثالثة والنصف، وغادي يكون جواب الوزير أو التصويت، احتراماً للتقاليد واحتراماً للبرلمان وللبرلمانيين، بالأخص المعارضة اللي تدخلت هاد الصباح. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد إدريس الراضي:

إلى كانت الرغبة على أساس أنه تنغداو عاد نرجعو، ما فيها باس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نرفع الجلسة.

الجائئ الذي يحكم بسببه الممارسون لحقهم النقابي داخل المقاولات، وطبعاً النقابات لا تلجأ، والشغيلة لا تلجأ إلى الإضراب، إلا وهي مكرهة وأحياناً ليست من أجل مطالب مادية، بل بقدر ما هي مرتبطة بمطالب ديال الحق في العمل النقابي وديال الحرية النقابية اللي هي ضمن الحقوق الأساسية للإنسان، وبالتالي، السيد الرئيس، السادة الوزراء، فسنة 2009 أيضاً ستكون سنة استحقاقات انتخابية بامتياز، وطبعاً، ليس أمام بلدنا إلا أن نعزز الاختيار الديمقراطي والتزاهة والمصادقية لمؤسساتنا، والهيآت ديالنا. وطبعاً، لإنعاش هذه الثقة في هذه المؤسسات وتقويتها وجلب أنظار المواطن لكي يساهم ويشارك في بناء وطنه، لاشك أن الحكومة ملزمة ولو وقع تأخر في إعداد النصوص القانونية والتنظيمية في مجموعة من المقترضات، إذا تعلق الأمر بالانتخابات الجماعية، فيلاه أنهينا الأمور ديالها، ولكن بالنسبة للانتخابات المأجورين، مازالت النصوص التنظيمية لم يتم علاجها والإشكالات الموجودة في هذا المجال مازالت عديدة، وأبرزها ما يتعلق بنظام التمثيلية في قطاع المأجورين، ولذلك فالحكومة ملزمة بأن تسرع بإعادة النظر ومراجعة هذه النصوص التنظيمية من أجل إصلاح نظام التمثيلية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

إننا، في الاتحاد الوطني للشغالين في المغرب، نؤكد أن هذه الميزانية هي ميزانية حسائية، ارتكزت على مؤشرات - مع كامل الأسف - جزء من هذه المؤشرات ومن الفرضيات لم تتفق مع الحكومة حولها، وبالتالي نعتقد أنها لم تحقق التنمية الاجتماعية المنشودة، وبالتالي سنكون ضد هذه الميزانية وسنصوت ضدها، سائلين الله، عز وجل، أن يوفق بلدنا، حتى يتمكن من معالجة الآثار الناجمة عن مختلف الأزمات، وحفظنا الله منها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

بعد استكمالنا للمناقشة العامة، أقترح عليكم، مجلسنا الموقر، أن نرفع الجلسة لمدة ساعة زمنية، الثالثة والنصف. ومن بعد، كين تدخل السيد الوزير للرد على مختلف المداخلات. تفضل أ السي.